الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف . المسيلة

العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: ..... /2019

رقم التسجيل:

المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال العهد العثماني (1518م -1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة: تركية بشيش

إشراف الأستاذ: أ. د. عبد الكامل جويبة

السنة الجامعية: (1439- 1440) هـ/ (2018-2019) م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في هذا العمل المتواضع

ونتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد وبالأخص المشرف

الأستاذ الدكتور " عبد الكامل جويبة"

الذي فتح لنا باب فكره الواسع وغمرنا بتواضعه

ولم يبخل علينا بنصائحه فجزاه الله كل خير

كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الكرام بالكلية وزملاء الدراسة

إهداء

نحمد الله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وأسأله عزّ وجلّ أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

وأن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في استكمال دراستي

زوجي عبد العزيز سايح

أمي - أبي - إخوتي أخواتي-

ومن ساعدوني في إنجاز هاته المذكرة

قائمة المختصرات :

تح = تحقيق

تر = ترجمة

تع = تعليق

ج = جزء

د.ت = دون تاريخ

د.ط = دون طبعة

ص = صفحة

ص ص = تعدد الصفحات

ط = طبعة

م = ميلادي

مج = مجلد

هـ = هجري

مقدمة

مقدمة:

أهمية الموضوع:

استطاعت الجزائر خلال العهد العثماني اكتساب مكانة في البحر المتوسط نتيجة لتفوق أسطولها العسكري، وتمكنت من إقامة علاقات مع معظم الدول الأوربية، فكانت هذه العالقات خاضعة لمتغيرات الوضع الدولي، وقد شكلت معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية اهم مظاهر السيادة والاستقلالية وقد تحكمت فيها المصالح التجارية بين الطرفين، وشكل النشاط البحري للجزائر اهم الركائز الأساسية التي أثرت على سير معاهدات التقارب بينها وبين أمم أوربا، حيث التزمت هاته الأخيرة بدفع الإتاوات، وقد تبنت الجزائر عدة آليات لوضع أسس المعاهدات من خلال مبدا انه من السهل إبرام معاهدة ولكنه من الصعب المحافظة عليها.

وامتدت فترة الدراسة من الحاق الجزائر بالدولة العثمانية إلى غاية توقيع معاهدة الاستسلام(1518م-1830م) أما موضوع الدراسة الحوض الغربي للمتوسط فالجزائر تمثل الضفة الجنوبية البعد الإسلامي و امتداد الخلافة العثمانية، أما الدول الأوربية فتمثل الضفة الشمالية البعد المسيحي الصليبي، فمنطقة الحوض الغربي منطقة ذات حيوية وصراع حقيقي.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن دوافع اختيار لهذا الموضوع رغبتي وميلي في دراسة العلاقات الجزائرية الأوربية خارج الحروب والحملات العسكرية كما لا توجد دراسات شاملة عن المعاهدات الجزائرية الأوربية.

الإشكالية:

مثلث المعاهدات تحولا جذريا في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوربية، فقد نقلتها من حالة التوتر والعدوان إلى حالة من التقارب أسست لقيام علاقات تجارية وسياسية بين الطرفين، وقد اندرج تحت هدا الأشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تمثلت أوضاع ضفتي الحوض العربي للمتوسط ؟ وما هي اهم المؤثرات بين الضفتين ؟
- ماهي الدوافع التي كانت وراء عقد معاهدات التقارب ؟ وماهي اهم القضايا والعوامل التي ساهمت فيها؟ وما الذي ترتب عن التقارب الجزائري الأوربي؟

المنهج المتبع:

أما المنهج المتبع في هاته الدراسة المنهج التاريخي الوصفي الملائم لطبيعة الموضوع المعتمد على وصف وسرد مجريات وظروف عقد المعاهدات كما تطلب منا الموضوع تحليل الوقائع و الأحداث التي وردت في شروط وبنود المعاهدات وإبراز اهم القضايا التي عالجتها.

خطة الدراسة:

تمت الدراسة وفق خطة منهجية مبينة على مقدمة وثلاث فصول تناولت في كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: نظرة عامة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حيث ذكرت فيه أوضاع ضفتي الحوض الغربي المتوسط الشمالية والجنوبية وأوردت

خصائص السياسة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني كما تطرقت للمؤثرات في العلاقات الجزائرية الأوروبية في العهد العثماني.

الفصل الثاني معاهدات الجزائر مع دول أوربا مرتبة على النحو التالي: معاهدات الجزائر مع شبه جزيرة ايبيريا، ثم معاهدات الجزائر مع فرنسا لتليها معاهدات الجزائر مع إنجلترا هذا بالإضافة إلى معاهدات الجزائر مع الإمارات الإيطالية والبلدان الشمالية وفي الأخير معاهدات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث: انعكاسات معاهدات الجزائر مع دول أوربا فتطرقت إلى التكتل الأوربي ضد الجزائر من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات أهمها مؤتمري فيينا واكس لاشابيل، وكذا الحملات الأوربية على الجزائر.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا كما دعمنا موضوعنا بمجموعة من الملاحق، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية رسائل الدكتوراه و الماجستير، وعدة مقالات تناولت الموضوع ويمكن تحديدها كالتالي:

المصادر ابرزها مذكرات أحمد الشريف الزهار، أفادني فيما يخص الحملات التي شنتها الدول الأوربية خاصة حملة الحملة الأمريكية كما أورد بعض المعاهدات و نتائجها

ويليام شالر مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، أفادني في حملة اللورد اكسماوث، وكذا فيما يخص التكتلات الأوربية ضد الجزائر.

جون باتيستيت وولف، الجزائر وأوربا 1500-1830م رغم أنه يمثل وجهة نظر غربية إلا أن ذلك لا يفقد قيمته.

يحي بوعزيز علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا أفادني في أوضاع ضفتي المتوسط وكذا في خصائص السياسة الجزائرية.

مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية الجزء1 و2، اعتمدت عليه بشكل كبير في يخص المعاهدات

صعوبات الدراسة:

لا يكاد أي عمل يخلو من وجود صعوبات تعترضه فان موضوع مثل هذا يطرح الكثير من الصعوبات منها:

- طول الفترة الزمنية وتشعب الموضوع إلى عدة اطراف تفرض التوقف على كل طرف والبحث فيه بدقة، فكل مبحث عبارة عن عنوان لدراسة شاملة.
- لا توجد دراسات شاملة عن الموضوع.
- نقص المادة العلمية التي تفصل في المعاهدات وإن وجدت فهمي باللغة الأجنبية.

الفصل الأول

نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية

المبحث الأول: أوضاع ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني

المبحث الثالث: المؤثرات في العلاقات الجزائرية الأوروبية في العهد العثماني

المبحث الأول: أوضاع ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

يكتسي حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية حضارية واستراتيجية بالغة، فقد ظهرت على ضفافه حضارات راقية، كما يمثل مركز هام للتجارة الخارجية العالمية، وحلقة وصل بين مختلف شعوب العالم، خاصة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية مما جعله ميدان للتأثير والتأثر بين الشعوب التي نشأت على ضفافه، وقد تميز الوضع الدولي في الحوض الغربي من البحر المتوسط خاصة مع مطلع القرن السادس عشر، بوجود قوى على ضفتيه الشمالية، تتمثل في الدول الأوروبية والضفة الجنوبية تتمثل في الدولة العثمانية بالجزائر فكيف كان الوضع العام بمنطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط ؟ وما هي الظروف التي تحكمت في العلاقات السياسية على ضفتي المتوسط ؟

أولا- أوضاع الضفة الجنوبية للحوض الغربي المتوسط

شهدت الجزائر أواخر القرن 16م حالة من التفكك، والضعف السياسي، حيث كانت عبارة عن وحدات سياسية يختلف نمط الحكم فيها من وحدة إلى أخرى، بالإضافة إلى تعرض معظم سواحلها للاحتلال الإسباني بداية بالمرسى الكبير 1505[1]، وقد شكل هذا عاملا رئيسيا في دعوة الإخوة بربروس لتقديم المساعدات، واستطاعوا في مدة وجيزة الحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية سنة 1519م.

وكان لضعف دولة بني زيان تأثير سيء على الوضع العام في الجزائر، حيث انقسمت هذه الدولة إلى دويلات وإمارات متقاتلة فيما بينهما .

- الإمارات الحفصية في قسنطينة
- إمارة جبل كوكو في بلاد القبائل

[1] عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 م، ج1، ص16.

- إمارة بني جلاب بتقرت وواد ريغ
- إمارة الثعالبة بالجزائر بني مزغنة بمتيجة

- إمارة الدواودة بالحضنة ومنطقة الزاب هذا التفكك دفع الإسبان وشجعهم على القيام بغزو الموانئ والسواحل الجزائرية [1] فبدأت إسبانيا بتحقيق أهدافها التوسعية بحكم قرب المسافة تمكنوا من احتلال بعض المناطق الساحلية من المرسى الكبير 1505م [2]، ثم وهران 1509م، [3] ثم يأتي دور بجاية التي سقطت سنة 1510 م[4]، وارغموا مدن مستغانم، وتنس، والجزائر ودلس، على دفع الضرائب لهم، واعترفت إمارة بني زيان لهم بهذا الاحتلال عام 1512م، [5] وفي هذا الوضع يقول شارل أندري جوليان " شيد الإسبان سلسلة من القلاع، والحصون الإسبانية في حالة من الحصار طول فترة الاحتلال، وكانت حياة الجند صعبة شاقة لا توصف وبلغ اليأس بالجند مبلغا جعلهم يفكرون في أن يتحولوا إلى مغاربة".[6]

وأول من استنجد بالإخوة بربروس هم علماء وأعيان مدينة بجاية، والأمير الحفصي أبي بكر، حيث استصرخوهم لإنقاذهم من يد العدو[7]، وتم تلبية هذا النداء من خلال خير الدين وعروج، وكان وصول عروج واستقراره بجيجل عام 1516م، وبعد استشهاد عروج لم

---

[1] عمار بن خروف: المرجع السابق، ص16.

[2] مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، تق وتص: الميلي محمد بن مبارك، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989 م، ج2، ص 463.

[3] مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، دار النشر المعرفة، الرباط، 1988م، ج2، ص 303.

[4] الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ج2، ص 51.

[5] يحي بوعزيز: العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك وآروبا (1500–1830) م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980م، ص12.

[6] شارل اندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تر: مزالي محمد بن سلامة البشير، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983م، ج2، ص 335.

[7] احمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس 1977م، ج2، ص 10.

يرتد خير الدين في طلب حماية السلطان العثماني سليم الأول بعد اقتناع الأهالي قائلا لهم: " وقد ظهر لي من الرأي أن تعتمد على في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى، ونصل يدنا طاعة السلطان الأعظم السلطان سليم ... فيمدنا بالمال، والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آلات الجهاد " .[1]

فوافق أعيان مدينة الجزائر، وأرسلوا رسالة إلى السلطان سليم الأول في 1518م، وبذلك ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية وعيّن خير الدين أول بايلرباي عليها، وقد أمده السلطان بمساعدة عسكرية تقدر بألفي جيش انكشاري.[2]

وكان لهذا الجهاد البحري في الجزائر رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية التي ازدادت إثر سقوط الأندلس أواخر القرن 15م، تتمثل في صد حملة صليبية يباركها الباباوات وتزكيها الحكومات الأوروبية، وتتزعمها إسبانيا والتي بدأت تتدخل في شؤون الزيانيين. [3]

وكان ظهور العثمانيين في الحوض الغربي في البحر المتوسط في هذه الفترة بوصفها قوة بحرية تساعد على إنقاذ بلدان المغرب الإسلامي من الهجمات الايبيرية الصليبية، وأحدثت نوعا من التوازن في القوى بين ضفتي المتوسط .[4]

مما سبق يتضح أن انعدام قوة سياسية وعسكرية قادرة على وقف توسعات وتحرشات الايبيريين، وضعف القوى المحلية كان من العوامل التي دفعت السكان عموما والأعيان والعلماء خصوصا إلى البحث عن قوة قادرة على رد حملات الإسبان .

---

[1] مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، مطبعة الثعالبة، الجزائر، 1934م، ص 24.

[2] محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1969م، ص 14.

[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 23.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص43.

ثانيا: أوضاع الضفة الشمالية للحوض الغربي المتوسط

يتميز الوضع السياسي للضفة الشمالية من غرب البحر المتوسط في وجود قوى سياسية أثرت في العلاقات في المنطقة وهي: إسبانيا، البرتغال، ثم فرنسا، إضافة جمهورتي البندقية، وجنوة، ويمكن تلخيص هذا الوضع في:

عرفت شبه الجزيرة الايبيرية تطورات هامة، منها توحيد قشتالة، وأراغون وظهور مملكة إسبانيا الكاثوليكية الموحدة[1]، واتخذت هذه الوحدة صبغة دينية، ونتج عن هذا التحالف ما يعرف بحروب الاسترداد التي وجهتها إسبانيا ضد مسلمي الأندلس .[2]

وبسقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين بالأندلس في بلدان المغرب الإسلامي بهدف احتلال المناطق الساحلية الاستراتيجية .[3]

وبعد أن تقاسمت إسبانيا، والبرتغال مناطق النفوذ في سواحل المغرب الإسلامي بموجب معاهدة تورد سيلاس[4]في 7 جوان 1494م .[5]

إرسال كل من الملكة ايزابيلا وفرديناند جواسيس للضفة الجنوبية وذلك بحركة جوسسة واسعة، من بينهم الكاردينال خيمينيس، بهدف معرفة أوضاعهم وكانوا يتنكرون بزي التجار بهدف الحصول على المعلومات .[6]

تحقق للبرتغال الوحدة القومية في العصر الحديث، بفضل أسرة أفيز سنة 1413م، تشكل قوة بحرية في الأطلس، وظهرت أساطيل بحرية برتغالية، وأصبحت لشبونة أهم

---

[1] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص14.

[2] نفسه: ص 15.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الثقافة بيروت، 1983م، ص97.

[4] يتم بموجب معاهدة توردیسیلاس تقسم مناطق النفوذ لسواحل المغرب الإسلامي حيث أخذت إسبانيا المغرب الأوسط والأدنى والبرتغال والسواحل الأطلسية للمغرب الأقصى وتم تحديد حجر بادس كفاصل بينهما تفاديا للضرر.

[5] شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير، ط1، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص77.

[6] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص18.

ميناء بحري لوقوعها في منتصف الطريق بين موانئ البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي.[1]

تمكن البرتغاليون بعد توقيع اتفاقية توردیسیلاس مع الإسبان من أجل تحديد مناطق النفوذ وبذلك مضت في تحقيق مشروعها التوسعي باتجاه بلدان المنطقة الجنوبية .[2]

حرصت جمهوريتي البندقية وجنوة إلى إقامة علاقات طيبة، وسلمية وتجارية على الضفة الجنوبية في كل من إفريقيا وآسيا.

بعد فتح القسطنطينية 1453 أنهي العثمانيون تجارة جنوة في البحر الأسود، لذلك مالت جنوة إلى التعاون مع الإسبان ضد العثمانيين وتجسد ذلك من خلال انتقال أندري دوريا بأسطوله لخدمة شارلكان سنة 1528م، بعدما كان حليفا لملك فرنسا. [3]

انتصار العثمانيين في حملة عسكرية سنة 1470م، بقيادة السلطان العثماني محمد الفاتح، بعدها تم توقيع الصلح بين الطرفين، وكانت منه أول خطوة للدولة العثمانية لتدخل في شؤون أوربا، وإذ كانت جمهورية البندقية أهم دول أوربا لا سيما في التجارة البحرية، كما وقعت البندقية عدة معاهدات مع الدولة العثمانية لتأمين تجارتها في شرق المتوسط، مثل محاصرة 1502م، والقافلة التجارية 1521م. [4]

شهد الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط وجود عدة قوى بحرية، تحكمت في علاقاتها ومصالحها المختلفة، حاولت كل في كل مرة السيطرة على المتوسط، وفرض نفسها فيه عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

---

[1] عمار بن خروف: المرجع السابق، ص47.

[2] نفسه: ص 48.

[3] محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: احسان حقي. ط6، دار النفائس، بيروت، 1988م، ص173.

[4] نفسه: ص200.

ثالثا- طبيعة المشروع الاستعماري الأوروبي أسبابه ودوافعه:

خلال القرنين 14م و15م اختل التوازن بين قوى جنوب غرب أوربا، وشمال غرب إفريقيا، وهذه الأخيرة التي شهدت حروب داخلية، وخارجية، تكالبت ضدها دول وممالك أوربا، واشتدت الغارات بصفة فردية و جماعية، مدعمة من قبل الكنائس المختلفة، والبابوية، الذين كانوا يباركون هذه الغارات ويدعمونها بالمال، والسلاح والدعاية، وقد اتسمت هذه الغارات والهجمات بالوحشية، والتخريب باعتبارها عملا مشروعا يدخل في إطار الحروب الصليبية [1]، والتي حاول الأوروبيون إحياؤها في الغرب بعد فشلها في الشرق، وساعدهم في ذلك نجاح إسبانيا في المعركة العسكرية، والسياسية في غرناطة، حيث وجدت نفسها مجبرة على احتواء السواحل المغربية مدفوعة بطابع استمرارية الحملة الصليبية على الإسلام . [2]

باركت الدول الأوروبية، وحكوماتها القرصنة كمصدر للربح، وكوسيلة فعالة لتحطيم القوة الإسلامية المتنامية، وتمهيد الطريق للسيطرة على بلدانها[3]، وضمن الأسباب والدوافع الغارات والاعتداءات الأوروبية على الجزائر وبلدان المغرب الإسلامي:

أولا: ظهور الدولة الوطنية الحديثة بأوربا، ورغبتها في التوسع الاستعماري خارج القارة

ثانيا: الحقد الديني والسياسي المورثان عن الحروب الصليبية ضد الشعوب الإسلامية عامة، والرغبة في الانتقام منها .

ثالثا: رغبة الإسبان والبرتغاليين في وضع حد لنشاط مسلمي الأندلس المطرودين، ومنع بلدان المغرب من تقديم يد العون والمساعدة لهم.

---

[1] يحي بوعزيز: علاقات المرجع السابق، ص ص (10-11).

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 18.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 11.

رابعا: احتلال مواقع استراتيجية بصفة دائمة واتخاذها منطلقا للتوسع الاستعماري داخل البلاد.

خامسا: الرغبة في التمسيح، والتنصير، ونشر المسيحية، ومقاومة الإسلام في عقر داره

وقد وجدت في انقسام بلدان المغرب، وتطاحنها تحفيز للقوى الأوروبية المسيحية، وممارسة العدوان على المدن والموانئ الساحلية من الحوض الغربي للمتوسط [1].

أغلب دول الضفة الشمالية استكملت وحدتها السياسية، واتجهت إلى حوض البحر المتوسط، ومضت في بناء أساطيل بحرية وتجارية لتجسيد مشاريعها العسكرية للسيطرة في المناطق الاستراتيجية على الضفة الجنوبية .

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية للجزائر في العهد العثماني:

خلال الفترة الممتدة 1519م-1830م ظهرت إلى الوجود دولة جزائرية، تقوم على الوحدة الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى الوحدة الفكرية، والروحية كما كانت هذه الدولة مؤيدة من طرف أغلب سكان الجزائر، ومعززة بجيش بري وأسطول بحري وفي نفس الوقت كان للدولة الجزائرية تقاليدها العرفية .[1]

نتج عن الهجمة الصليبية الايبيرية ضد بلاد المغرب بزعامة إسبانيا والبرتغال ودعم الكنيسة الكاثوليكية، صراع مستميت بين القوى العربية الإسلامية، والايبيرية المسيحية هذا التحدي، سيفرض على الجزائريين الاستنجاد بالإخوة عروج [2] قصد افشال مخططات ملوك أوربا الصليبية، وإنقاذ مسلمي الأندلس من الاضطهاد والهلاك والردة [3]، حيث تبنت الجزائر منذ عهد خير الدين استراتيجية تقوم عليها مكانتها الدولية، وأولى هذه الاستراتيجية ربط مصيرها بمصير الخلافة العثمانية، وكانت احدى العناصر التي أدت إلى تصاعد مدينة الجزائر هو قرار العثمانيين باستعمال قواعد الأراضي الإفريقية في الصراع مع الدول المسيحية، وبحكم هذا الصراع وحدت الجزائر نفسها مجبرة على بناء قوة بحرية بمثابة استراتيجية أخرى، من خلال السيطرة على المتوسط، ثم القضاء على القوى البحرية المسيحية[4]، وفي هذا الموضع يذكر ابن أبي الضياف: " استحدثوا لأنفسهم أسطول بحري وشرعوا في مواجهة القراصنة الأوروبيين "[5] كل هذا أدى إلى تنامي القوة

---

[1] علي تابليت: العلاقات الجزائرية الامريكية(1776-1830) م ، د.ط، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2013م، ص 95.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 14.

[3] صالح بلقبي: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى، منشورات ANEP، الجزائر، د.ت، ص10.

[4] مولاي بلحميسي: صفحات من تاريخ العلاقات الجزائري الإسبانية، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 60.

[5] احمد ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1963، ج2، ص 13.

البحرية الجزائرية التي شكلت وعاملا جوهريا في المكانة الدولية المرموقة التي حظيت بها الجزائر، وبهذه الأداة استطاعت الجزائر أن تفرض احترامها مع أصدقائها، وتبث الرعب والخوف في قلوب أعدائها.[1]

في القرن 17م نلاحظ أن المصالح الاستراتيجية للدولة الجزائرية قد تبلورت حول عدد من المحاور:

أ- استحداث شخصية دولية انطلاقا من منطلق الاستقلالية في القرار[2] للتخلص من التبعية للدولة العثمانية وبرفض التقيد بأي التزام، أو تعاقد تبرمه مع أطراف أوربية .

ب-عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أي دولة، لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن بها مصالحها المشروعة .

ج-الاستعداد لمجابهة أي خطر يستهدف النيل من حرمة التراب الوطني.

د-متابعة الجهد من أجل تحرير وهران و المرسى الكبير سواء بإرسال حملات برية، وبحرية متتالية ضد هذين المركزين، بواسطة متابعة الحرب البحرية الدائرة ضد إسبانيا، وضد توابعها من الإمارات الإيطالية وفرسان مالطا .[3]

كانت السياسة الخارجية الجزائرية مرنة، واعتمدت في علاقاتها على ما يلي:

1-العلاقات الجزائرية العثمانية تميزت باستقلالية الجزائر استقلالا تاما، وسيادتها سيادة كاملة .

[1] مولاي بلحميسي: صفحات، المرجع السابق، ص60.

[2] علي نابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية، ص 95.

[3] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994 م، ص39.

2- كانت الجزائر تعلن الحرب وتعقد السلم وتجري المفاوضات وتمضي المعاهدات باسمها فقط وبعنوان جمهورية الجزائر أو مملكة الجزائر حينا أخر، يقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون: " لقد كان الديوان (أي حكومة الجزائر) يتخذ القرار بكل سيادة فيعلن الحرب ويعقد السلم ويمضي المعاهدات ويقيم أحلاف بدون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي" [1]

3-لقد كانت استراتيجية الجزائر تجاه أوربا هي منع أي تجمع للمناهضين الأوروبيين الأقوياء لدرجة كافية فيتلاقون على الجزائر المحروسة ويطيحون بها من خلال المطالبة بالجزية والمعاملة المتميزة في التدابير المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى حسب جنسية التابعين لها[2].

4-الاقتناع بالتفوق البحري والتأكد من أن بقاء الإيالة مقرون بمواصلة نشاط البحرية ضد الخطر الأوروبي المسيحي والاقتناع بأن قوة هذه البحرية ستفشل كل المحاولات لاحتلال الجزائر.[3]

كما عملت الجزائر على وضع آليات القانون المعاهدات من خلال مبدا أنه من السهل إبرام الصلح لكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته فالدول لا تتعامل مع بعضها وفق المبادئ والمثل ومعايير الأخلاق وإنما تحترم بعضها البعض وتراعي مصالح الأطراف الأخرى بالقدر الذي تستطيع هذه الأطراف النيل من مصالحها هي نفسها .[4]

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج1، ص81.

[2] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص167.

[3] عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة: "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 15، الجزائر 2017م، ص 494.

[4] جمال قنان: المرجع السابق، ص40.

لقد كانت الجزائر تتوفر على خبرة كبيرة في ميدان العلاقات الأوروبية الإسلامية حيث كانت حريصة على تطوير علاقاتها السلمية وفق مبدأ التعامل الند للند حتى مع أصغر دولة في شمال غرب أوربا، وفي نفس الوقت رفضت أن تجعل من نفسها ضحية هذا المبدأ لعلمها الجيد أن الأوروبيين يستخدمون الغش والتزوير سواء بالنسبة للجوازات وهويات السفن أم بالنسبة للسلع المحملة عليها وأصحابها ووجهتها[1].

القانون البحري في العصر الحديث يقر مبدأ تفتيش السفن الصديقة للتأكد من حقيقة انتمائها وحمولتها وهوية المسافرين المقيلين لها.

ولهذا الإجراء أهمية كبرى في منظور مصالح البلاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[2]

وقد سمحت الوضعية المتسمة بتفوق الجزائر بأن تفرض شروطها على غيرها من الدول وتوسع علاقاتها السلمية مع أطراف متوسطية مثل النمسا، والبندقية، وامتدت لتشمل طرف غير أوروبي ظهر حديثا في المتوسط وهو الولايات المتحدة الأمريكية، [3] وأصبحت الدبلوماسية [4] الجزائرية تقوم على مبدأين أساسيين هما:

الأول: كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الجزائر .

الثاني: كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في المتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر، وقد اتبعت الجزائر هذا التقليد طيلة الثلاثة قرون السابقة للاحتلال الفرنسي . [5]

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص41.

[2] نفسه: ص ص (40-41).

[3] نفسه: ص41.

[4] مصطلح الدبلوماسية مقتبس أصلا من دبلوم وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة شهادة على صحة تكليفه به، فيحظى بثقة المبعوث إليه وتوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب صالح بلقبي: المرجع السابق، ص 10.

[5] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 283.

وتجلى اعتراف الدول الأوروبية بالتزامها بدفع الإتاوات والهدايا حسب ما يتفق عليه في المعاهدات الثنائية، وبدورها حظيت هذه الدول بضمان امن تجارتها وسفنها واعتماد التمثيل الدبلوماسي للسهر على مصالح دولهم، ومن الصعب الإقرار بوجود آلة دبلوماسية جزائرية على غرار ما كان في أوربا، حيث كانت السفارة في الجزائر تندرج ضمن منطق إسلامي معهود، أي القيام بالسفر إلى دولة أجنبية من أجل أمر ما، او العمل فيها عملا مؤقتا وبأمر رسميا.[1]

[1] عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة: المرجع السابق، ص 495.

المبحث الثالث: المؤثرات في العلاقات الجزائرية الأوروبية

عرفت منطقة غرب البحر المتوسط تطورات في مختلف المجالات، وأحداث بارزة ساهمت في إعادة بلورة العلاقات بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، وقد شكلت إيالة الجزائر محورا للعلاقات الإقليمية، وقد أخذت هذه العلاقات تتغير أبعادها وفق توازنات القوى، وكذا قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الخارجية، ومن اهم المؤثرات في العلاقات بين البلدين نذكر:

1-البحر الأبيض المتوسط:

يكتسي البحر الأبيض المتوسط أهمية في كونه منطقة حضارية، ترعرعت على ضفافه حضارات راقية في كونه طريق عالمي للتجارة والعبور الدوليين. ففي العصر الحديث برزت على ضفافه عدة قوى سياسية تركزت بصورة خاصة في جنوب غرب أوربا، وشمال إفريقيا، وشرق البحر الأبيض المتوسط، واحتد الصراع بينهما، واشتد خاصة بين الأطراف التالية:

-الإسبان والبرتغاليون ضد مسلمي الأندلس المطرودين والمطاردين، وضد بلدان المغرب الإسلامي، التي تأويهم وتقدم لهم العون والتأييد.

-الدول المغربية ضد الممالك الأوروبية وقراراتها في غرب أروب وجنوبها.

-فرنسا وإسبانيا المسيحيان الكاثوليكيتان ضد بعضهما البعض خاصة في عهد فرانسوا الأول وشارلكان.

-الأتراك العثمانيون ضد الإمارات المسيحية، وأساطيل قراصنتها في شرق البحر الأبيض المتوسط، وجنوب شرق أوربا[1].

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 129.

كما يكتسب حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية بالغة من خلال حركة السفن التجارية وفي هذا يقول بروديل: " أن تاريخ البحر المتوسط لعب فيه الاقتصاد دورا حاسما في أغلب الأحيان[1]"

2-الصراع الديني:

لقد لعب الجهاد البحري لبلاد المغرب دورا كبيرا، لتوقف المد المسيحي خاصة بعد طرد المسلمين من الأندلس حيث أصبح أمرا مشروعا، وقد لعب الموريسكيين المطرودين من إسبانيا دورا كبيرا للانتقام من الإسبان الذين نهبوا أموالهم وطرودهم من بلادهم، [2] هذا ما جعل الدولة العثمانية ترفع لواء الجهاد الإسلامي بالإيالات المغربية، خاصة الجزائر لتحرير العديد من القواعد الإسلامية ببلاد المغرب من الاحتلال الإسباني. [3]

استمرار الصراع الديني حيث تلك الممارسات التي كان يقوم بها كل من فرسان القديس يوحنا، وقراصنة الدويلات الإيطالية ضد التجار والحجيج المغاربة، وعليه فالعامل الديني بالنسبة للطرف الإسلامي أمر جهاد و بالنسبة للمسيحي حرب مقدسة . [4]

-تكالبت دول وممالك أوربا ضد الجزائر واشتدت في شن الغارات و الحروب عليها بصفة فردية وجماعية مدعمة من طرف الباباوات الذين كانوا يباركون هذه الغارات ويدعمونها بالمال، والسلاح والدعاية. [5]

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص130.

[2] لمنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة و الأساطيل و الواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج2، ص 133.

[3] عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 133.

[4] جون باتيستيت وولف: الجزائر وأوروبا، تر وتح وتع: د أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996م، ص 279.

[5] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 10.

3-النشاط البحري:

اعتبر الجهاد البحري من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية، والاقتصادية والتجارية بين دول الضفتين الشمالية، والجنوبية للحوض الغربي المتوسط، وشكلت احدى أهم النقاط الحساسة التي أثرت على الأمن الاستراتيجي للحوض الغربي المتوسط.

-شكل الجهاد البحري أو ما يسميه الأوروبيون تحاملا بالقرصنة و لصوصية البحر ابرز النشاطات الاقتصادية للإيالة الجزائرية لما كانت تدره من غنائم، وثروات، [1] وبغض النظر عن مشروعيتها من عدمها كانت نشاط مربحا على كل المستويات وكان الخروج للجهاد البحري خاضعا لتنظيم محكم، والغنائم بعد دخولها للميناء، تخضع أولا لإحصاء دقيق من طرف وزير البحرية .

يذكر شارل اندري جوليان في هذا الصدد: "أن الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم وساعد على ذلك ضعف الدول المسيحية البحرية الأوروبية، فإن هذه الدول قد أمدت الأتراك بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815" . [2]

كانت خطة الجزائر هي الدفاع ضد اعتداءات و تحرشات وضد إرادة التنصير والتمسيح، ولما أخذت هذه الاعتداءات صبغة الحملات الصليبية وتحولت إلى أحلاف،

انتقلت الجزائر من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، والتتبع، وأخذت قواتها البحرية تضرب أوكار القراصنة في عقر ديارهم، وعلى شواطئ بلدانهم اضطرت حكوماتهم أن تشتري السلام، والأمن لها و لمراكبها البحرية بالمال، والمعاهدات وتبادل الأسرى . [3]

[1] جون ب وولف: المصدر السابق: ص214.

[2] وليام شالر: المصدر السابق، ص58.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص26.

4-البحرية الجزائرية:

مصدر قوة الجزائر في العصر الحديث يرجع إلى اهتمامها بإعداد نفسها لمواجهة الأخطار الأوروبية المحدقة بهاو فعالية موقعها الجغرافي، والاستراتيجي من خلال اهتمامها ببناء قوة عسكرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصوم، وتتمثل في الأسطول البحري[1]، وكانت المرحلة الأولى هي تقوية دفاع الموانئ، والعمل على تصفية الوجود الإسباني، وملاحقة المعتدين إلى عقر دارهم .[2]مما مكنها من القيام بدور الموجه، وقد اشتهر الأسطول بعدة سفن ومراكب حربية، كما برز بحارة جزائريون ذاع صيتهم في كل أنحاء العالم. [3]

كان لتطور البحرية الجزائرية وتفوقها في عالم البحر المتوسط تأثيرا إيجابيا في تطور الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، من خلال العوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط، [4] حيث كانت العملية تدر أموالا طائلة، بالإضافة إلى الغنائم البحرية التي تعتبر الرصيد الهام في خزانة الدولة، [5] حيث تكاثرت في هذه الفترة الأولى المداخيل الأساسية لغنائم الجهاد البحري، وكانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات والهدايا والإتاوات، إضافة إلى مصدر رابع من خلال الإذن بالإرساء ورسوم إعادة ترميم، وتصليح السفن، وورشات بناء السفن .[6]

---

[1] نفسه: ص 24.

[2] نفسه: ص 24.

[3] نفسه: ص 24

[4] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم محم العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م، ص 80.

[5] حنيفي هلايلي، "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 24، الجزائر، 2007م، ص 277.

[6] نفسه: ص 278.

وقد كانت الجزائر تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية مقابل سلامة سفنها في حوض المتوسط، وهي شكل ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا، أو هدايا تقدمها القناصل في المناسبات، والأعياد، وعند تعيينهم لتمثيل بلادهم في الجزائر .[1]

زيادة على القوى البحرية اشتهرت الجزائر بإمكانيات اقتصادية متنوعة، كانت أوربا دوما بحاجة اليها وتستوردها منها، ومن أمثلتها: الأصواف، الجلود، العسل، الشمع، الحبوب، الزيتون، وأنواع الخضر والفواكه[2].

تعرض النشاط البحري إلى الضعف، مما أدى إلى ضعف البحرية الجزائرية بتكرر هجمات الأساطيل الأوروبية على المدن قصد القضاء على القرصنة، وإطلاق سراح الأسرى، وإلغاء الامتيازات[3].

5- الإتاوات والضرائب والهدايا:

كانت الضريبة هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، فكانت الضريبة بمثابة حماية فردية وأيضا امتياز للقوى الأوروبية الصغيرة، حيث اعتادت الدول الأوروبية دفع هذه الالتزامات عندما تكون ضعيفة غير قادرة على المواجهة، وعندما تشعر بالقوة وتضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب والهدايا المفروضة تعلن العصيان والتمرد .[4]

فرضت الجزائر على الأمم الأوروبية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي المتوسط، وإعطاء التجار تلك الامتيازات الخاصة، منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية والقرصنة،

---

[1] نفسه: ص 278.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 25.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص45.

[4] عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص495.

والاعتداء على حركية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم[1].

والإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، وكانت الظروف السائدة في تلك الفترة لها تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات فنجد:

- إسبانيا: كانت تساهم بما قيمته 96800 فرنك كإتاوة سنوية.
- البرتغال: كانت ملزمة بدفع 20000 فرنك إثر معاهدة 1822.
- فرنسا: ألزمت بدفع 200000 فرنك سنة 1816.
- إنجلترا: تعهدت سنة 1807م بدفع 267500 فرنك مقابل حصولها على امتيازات، بالإضافة إلى تزويد الجزائر بالمدافع والذخيرة الحربية [2]
- هولندا: تدعمت العلاقات بين الجزائر وهولندا بعد التوقيع على معاهدة سنة 1757م، يتم بموجبها دفع الإتاوات للجزائر المقدرة بـ 125000فرنك ومعدات مهمة تتكون من الحبال، الأشرعة، والبارود ومعدات لصناعة السفن .
- الدنمارك: دفعت الدنمارك إتاوة سنوية 120000 فرنك كل سنتين .
- البندقية: قدرت الإتاوة المفروضة عليها سنة 1763 بـ 5000 ريال، وفي سنة 1802م وافقت البندقية أن تدفع للجزائر 50ألف دوكة و5آلاف دوكة كل سنة، وذلك مقابل حصولهم على امتياز يسمح لهم بتسيير خمسة عشرة سفينة تجارية في البحر الأبيض المتوسط .[3]

[1] حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري، المرجع السابق، ص280.

[2] عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص 495.

[3] حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري، المرجع السابق، ص ص 283-284.

6-الأسرى الأوروبيون:

كانت عملية افتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة[1]، إضافة إلى ذلك ثمن عقد أي معاهدة او تجديدها الذي كان مرتفعا جدا لا سيما بالنسبة للدول الضعيفة[2].

كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر، وكان الواجب الأساسي للقناصل الأوروبيين هو الافتداء المباشر للأسرى، وكانت هناك ثلاث مجموعات مسيحية مختصة في عملية الافتداء وهي:

- جماعة الثالوث المقدس: والتي كانت تشرف على عملية افتداء الأسرى بالجزائر
- ومجموعة المرسدير
- جماعة آباء الرحمة الفرنسيسكان. [3]

كانت الجزائر أقوى دول المغرب الإسلامي بسبب كبر مساحتها، وطول سواحلها، وغناها الاقتصادي، ووفرة تجارتها، ورواجها مع الخارج، وكانت علاقاتها مع الخارج أوسع مدى، وكلمتها أكثر تأثير في السلم، والحرب، وأكسبها هذا صفة الزعامة، واعترفت دول أوربا بها، وأخذت تدفع الضرائب والهدايا، وتبرم معها معاهدات السلم، والصداقة تجنبا لنقمتها وغضبها .

[1] ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1792م، ص 40.

[2] اروين راي: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة الامريكية (1776-1816)م، ط2، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 32.

[3] حنفي هلايلي: التنظيم العسكري، المرجع السابق، ص 274.

الفصل الثاني

معاهدات الجزائر مع دول أوربا

المبحث الأول: معاهدات الجزائر مع شبه جزيرة ايبيريا

المبحث الثاني: معاهدات الجزائر مع فرنسا

المبحث الثالث: معاهدات الجزائر مع إنجلترا:

المبحث الرابع: معاهدات الجزائر مع الإمارات الإيطالية والبلدان الشمالية

المبحث الخامس: معاهدات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية

عرفت فترة النصف الثاني من القرن 17 م هجومات، وتحرشات عديدة من طرف الدول الأوروبية على السواحل الجزائرية، وذلك ما جعل النشاط البحري الجزائري مستمر في مواجهة تلك التحديات [1]، ولما أدركت الدول الأوروبية ذلك التفوق اتجهت إلى أسلوب الحوار لذلك سارت الجزائر دائما على مبدأ يتمثل في التعاقد المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات معها .[2]

نظرا للمسؤولية الدولية الملقاة على عاتق الجزائر بحكم موقعها وكونها عرضة وهدف لغارات متتالية، فقد أصبحت ذات سلطة وبالتالي فرضت ضريبة على الدول التي تتجول في المتوسط لضمان أمن سفنها وضمان أمنها هي بالذات من هذه السفن، ولم تكن تطلب المال بالضرورة بل كانت دوما تفضل العتاد بل وتشترطه، [3] ومن هنا تعرض بعض المعاهدات التي عقدتها الجزائر في الدول الأوروبية، وقبل هذا نذكر بعض المبادئ التي اعتمدتها الجزائر في عقد المعاهدات:

المعاهدات التي أبرمتها الجزائر خلال القرن 17م و18م ليست محددة بأجل، بل هي معاهدة تكرس صلحا أبديا، وعندما تحدد بآجال طويلة المدى كالصلح المئوي مع فرنسا.

كان تعامل الجزائر مع جميع الدول على قدم المساواة فليس هناك دول كبرى، ولا دول صغرى، وذلك من خلال تصفح المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا، و هولندا، ومع هامبورغ، فالكل له نفس الامتيازات والالتزامات سواء بالنسبة لوضعية قناصلها بالبلاد، وكذا بالنسبة للتعريفة الجمركية التي يدفعها رعايا هاته الدولة من التجار، وكذا بالنسبة للقضاء القنصلي وصلاحياته وغيرها من المسائل[4] .

[1] يحي بوعزيز: العلاقات، المرجع السابق، ص 14.

[2] جمال قنان: قضايا، المرجع السابق، ص 52.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 76.

[4] جمال قنان: قضايا ن المرجع السابق، ص 54.

وفي التعاقدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية كرست فيها وأثبتت بكل صراحة ووضوح حب التسامح الديني، والاعتراف بضرورة مراعاة الشرائع، والأعراف، وتقاليد الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد .

وهناك مبدا آخر والمتمثل في تعهدها بعدم مساعدتها لطرف يكون في حالة حرب مع الدول التي تم التعاقد معها حتى ولو كان الطرف قريبا منها ومجاورا لها[1]

المبحث الأول: معاهدات الجزائر مع شبه جزيرة ايبريا

أولا- معاهدات الجزائر مع إسبانيا:

تميزت العلاقات السياسية بين الجزائر، وإسبانيا بالتوتر والصراع، منذ مطلع القرن 16م، اثر الحملات التي شنها الإسبان، وشكل بقاء وهران والمرسى الكبير تحت النفوذ الإسباني جوهر الصراع بين البلدين، رغم محاولات الجزائر باسترجاعهما، كما كان لفشل الحملات المتوالية على الجزائر التي أجبرت إسبانيا على ضرورة إعادة النظر في سياستها اتجاه الجزائر، ومحاولة إقناعها بضرورة التوصل إلى إبرام معاهدة صلح وكللت محاولات إسبانيا بإبرام معاهدة 1786م، والتي أرست لأرضية جديدة للحوار، وشهدت العلاقات بعدها تطورا كبيرا رغم تأثرها بمجموعة من العوامل المختلفة، فما هي أهم التطورات التي عرفتها العلاقات السياسية بين البلدين.؟ وما هي العوامل المؤثرة فيه؟

1-معاهدة 14 جوان 1786:

تمثلت معاهدة 1786م نقطة تحول هامة في العلاقات الجزائرية الإسبانية، خاصة الخسائر الجسيمة التي لحقت بها بعدّة حملات 1775م-1785م -1784م مما كلف الخزينة الإسبانية خسائر باهظة .[1]

[1] جمال قنان: قضايا، المرجع السابق، ص 54.

-الهزائم المتتالية التي تلقتها في صراعها ضد بريطانيا لاسترجاع جبل طارق، بعدها اقترحت مع إنجلترا استبدال وهران بجبل طارق، وهذا دليل على أنها لم تعد ترغب في البقاء في وهران، حرص إسبانيا على تامين حرية الملاحة لسفنها في البحر المتوسط، ولتدعيم نشاطها التجاري، وتحقيق مكاسبها الاقتصادية .[2]

- وجود شخصيات في الحكم متحمسة للوصول إلى إقرار معاهدة سلام تكفل للجزائر مبالغ مالية كانت الخزينة الجزائرية في أمس الحاجة اليها .

تم توقيع المعاهدة في 14 جوان 1786م، بين الداي محمد عثمان باشا باسم الجزائر، والكونت ديسيبي نيابة عن ملك إسبانيا كارلوس الثالث، وفي هذا يذكر الزهار: "فلما كانت سنة 1199هـ أتى الإصبانيول للصلح " وقد تضمنت المعاهدة 25 بندا تخص الإجراءات الأمنية التي تقر حالة السلم، والحقوق، والرسوم الجمركية والامتيازات التجارية، ووضع الرعايا الإسبان، وأهم بنودها:

-البند الأول: ويقر حالة السلم وضمان حرية وأمن الملاحة والنشاط التجاري للطرفين .

-البند الثاني: حماية سفن الطرفين داخل الموانئ أو عند مغادرتها .

-البند الثالث: بيان إجراءات التفتيش .

-البند الرابع: الالتزام بعدم تقديم يد العون والمساعدة للدول المعادية، لأي طرف وحماية مراكب الطرفين من أي اعتداء داخل موانئ البلدين أو عند مغادرتها .

-البند الخامس: التعهد بعدم أسر أي أعداء لأي طرف كان اسباني أو جزائري في مراكب البلدين، أو أسر رعايا البلدين في مراكب دول معادية.

---

[1] مولاي بلحميسي: المرجع السابق، ص 10.

[2] احمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار، تح: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 32

البند العاشر: يتمتع القنصل الإسباني بنفس الامتيازات التي يحظى بها نظيره الفرنسي.

الحادي عشر: يتمتع جميع الرعايا الإسبان الموجودين بمملكة الجزائر بكامل الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية .[1]

يقول دي غرامون عن هذه المعاهدة: " كانت المعاهدة قاسية على إسبانيا، وجد مرهقة فضلا عن الالتزام بالجلاء عن وهران والمرسى الكبير"، الإسبان لم ينفذوا التزامهم بالخروج من وهران والمرسى الكبير، فقد أمر الداي محمد عثمان داي معسكر محمد بن عثمان الكبير بشن حرب عليهم، حيث اشتدت المعارك حتى 1791م، وطوال تلك المدة وإسبانيا تسعى لعقد معاهدة سلم جديدة لكن الداي محمد عثمان كان مستمرا في رفضه، مالم تنفذ إسبانيا التزامها المنصوص عليه في معاهدة 1786م .[2]

2ـ معاهدة 1791م:

نص الصلح الذي أبرمته الجزائر مع إسبانيا وفق معاهدة 1786م، الذي تلتزم إسبانيا بمقتضاه بتسليم وهران والمرسى الكبير، ودفع مقادير معينة من المال للجزائر، وطي صفحة الصراع بينهما، إلا أن التوتر ظل قائما من طرف الجزائر مادام الإسبان يحتلون وهران، والمرسى الكبير، وبعد عدة هجومات من طرف البلدين، بدأ الموقف الإسباني يتحول باتجاه التسليم بالمطلب الجزائري، وإلحاح إسبانيا للصلح فقبل الداي حسين وفق الشروط التالية:

-تنسحب إسبانيا من وهران والمرسى الكبير دون قيد أو شرط .[3]

---

[1] يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية، أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798) م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص (41-47).

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 175.

[3] أحمد توفيق المدني: حرب 300سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492-1792)م، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص483.

-تدفع إسبانيا لخزينة الجزائر سنويا ومقدار 120 ألف فرنك .[1]

-إخلاء المدينة من جميع ما فيها من سلاح، وقنابل، وذخيرة، وإزالة ما أحدثوه من بناء وتحصينات .

-تحدد مدة الجلاء بأربعة أشهر .

-أن يكون لإسبانيا مركز تجاري في بلدة جامع الغزوات .

-أن يبتاع من البلاد الجزائرية ثلاث آلاف كيلة من القمح سنويا .

-أن تباشر في صيد المرجان على الساحل الغربي للجزائر .[2]

بالإضافة إلى بنود المعاهدة ألزمت إسبانيا بصفة رسمية بحمل مفتاحين ذهبيين، مع جرتين من ماء عيون وهران إلى إسطنبول رمز استسلام وهران والمرسى الكبير كبشرى للفتح وتأكيد الرابطة لدولة خلافة .[3]

في 12 سبتمبر عقدت معاهدة بين الداي حسين والوفد الإسباني في الجزائر، صادق عليها الملك دون كارلوس الرابع في 16 ديسمبر، وبدأ الجلاء عن وهران والمرسى الكبير في اليوم التالي .[4]

وفي وسط من البهجة العامة حيث ينقل لنا المزاري المشهد قائلا: "طار خبره للمشارق والمغارب، وحصل سرور للمسلمين الأباعد والأقارب وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور" .

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 176.

[2] أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 489.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 176.

[4] الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران الجزائر وإسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 1990 م، ج1، ص266

ثانيا- معاهدات الجزائر مع البرتغال:

تعد البرتغال من أوائل الدول الأوروبية التي حققت وحدتها القومية في العصر الحديث[1]، وقد عرفت العلاقات الجزائرية البرتغالية بالحساسية حيث أنها ورثت نفس الحساسيات الإسبانية ضد الجزائر، حيث نجدها دوما في تيار المد الصليبي ضد الجزائر، ومنها كثرت مبادراته لحبك المناورات والمؤامرات ضد الجزائر، مثلا سنة 1785م سعيه لتشكيل حلف ضد الجزائر، [2] بسبب رفضها لدفع الضرائب .

المعروف أن البرتغال دولة بحرية معتبرة لذلك سعت لعقد معاهدات مع الجزائر منها:

1- معاهدة هدنة 1785م: بين الداي محمد عثمان والملكة ماريا الأولى بوساطة بريطانية، وذلك قصد الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن تلك الهدنة تجعل الجزائر تتفرغ لها، والتي كانت تعتبر كارثة مفزعة لكل من فرنسا وأمريكا . [3]

2- معاهدة هدنة 17 سبتمبر 1793م: بين الداي حسن والملكة ماريا الأولى عن طريق وساطة مغربية لكنها لم تدم طويلا . [4]

3- معاهدة هدنة 28 سبتمبر 1795م: بين الداي حسين والملكة ماريا الأولى .

ولم تأت سنة 1796م، وقعت مواجهة عنيفة بين الجزائر، والبرتغال، خاصة سنة 1793م، 1803م، 1802م، وبقيت هذه الحروب مستمرة إلى غاية 1810م، بعدما تم عقد الهدنة بين الطرفين تأتي معاهدة 1813م . [5]

---

[1] عبد القادر فكاير: "العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد8، الجزائر، 2011، ص 26.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم،: المرجع السابق، ص 91.

[3] نفسه: ص 93.

[4] عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص26

[5] نفسه: ص26.

4- معاهدة سلم 14 جويلية 1813م: بين الداي الحاج علي والملكة ماريا الأولى بواسطة بريطانيا أشار اليها الزهار بقوله: "في سنة 1227هـ تمكن البرتغال من عقد الصلح مع الجزائر بعد أن توسطت له الوسائط ودفع مليوني ونصف ثمن الصلح وافتدى جميع أسراه الذين من جنسه بألف دورو لكل واحد" [1]

[1] الزهار: المصدر السابق، ص110.

المبحث الثاني: معاهدات الجزائر مع فرنسا

ارتبطت الجزائر وفرنسا من العصر الحديث بالميدان التجاري وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فساربها نحو إتباع سياسة مرنة حفاظا على استمرار التعاون بين الطرفين، وهذا لا يخلو من الحرب والقطيعة.

يسجل دخول الجزائر في إطار الدولة العثمانية بداية عهد جديد فقد قام تعاون فرنسي عثماني أشبه بالتحالف وكان نتاج هذا التعاون حصول فرنسا على امتيازات على السواحل تتعلق بالتجارة وصيد المرجان كما قدم الأسطول الجزائري خدمات عديدة لفرنسا في صراعها المرير ضد إمبراطورية شارلكان.[1]

عقدت العديد من المعاهدات بين الجزائر وفرنسا وكان ذلك بفضل قناصلها الذين كانوا على درجة عالية من الحنكة السياسية والدهاء الدبلوماسي، وتمكنوا بفضل ذلك من الوصول إلى تأييد أعضاء الديوان لدايات في إيالة الجزائر.[2]

كانت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا خاضعة للقوانين المعمول بها، فكانت مصالح هذه البلدان لها محمية في الجزائر يسهر عليها وعلى القائمين بها ممثلون للدول الأوروبية وهم القناصل الذين يقدمون الهدايا والإتاوات والغرامات، حيث كانت فرنسا تدفع جزيات سنوية لكل من الداي وباي قسنطينة مقابل حقها في صيد المرجان لتصدير الحبوب إلى أوربا.[3]

تأثرت العلاقات الفرنسية الجزائرية بمسلك شركة لانش صاحبة الامتياز وكانت تتصرف وكأنها بلد محتل مخالفة الاتفاقيات من خلال تحصين الباستيون وتحويله إلى

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص121.

[2] شالر: المصدر السابق، ص132.

[3] محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)م، د.ط، مطبعة حلب، الجزائر.1994 م، ص 12.

قلعة عسكرية، كما انصرفوا إلى تصدير الحبوب وأمرت الحكومة الجزائرية بتدمير الحصن 1604م.[1]

1-معاهدة سلم وتجارة 21 مارس 1619م:

المنعقدة بمدينة تور أمضاها السفير سنان آغا عن حسين باشا ولويس الثالث عشر ملك فرنسا .[2] كانت هذه أول معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية بالجزائر، [3] في حين أن العلاقات الرسمية تعود إلى سنة 1578، تاريخ إنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر، وكان الهدف من هذه المعاهدة وضع حد للنزاع بين الجزائر، وفرنسا بخصوص المدفعين البرونزيين الذين فر بهما الضابط سيمون دانسا[4] وأهداهما لوزير البحرية الفرنسية كما خرب مدينة برشك بقوات طوسكانية أهم بنودها:

-تحترم المعاهدات المبرمة والمتفق عليها بين المملكتين.

- تتوقف مختلف عمليات القرصنة، ولا يتعرض قراصنة الجزائر إلى سفن ومراكب فرنسا في الشرق والغرب، كما لا يتعرض التجار الآخرين الذين يبحرون تحت الراية الفرنسية ولا يسمح بتفتيشهم، أو الاستيلاء على بضائعهم حتى ولو كانت ملكا لأعداء الدولة العثمانية. [5]

-يتعهد الجزائريون والفرنسيون بمنع الأسر والاسترقاق .

---

[1] عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694)م، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث (1984-1985)م، الجزائر، ص32.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 57.

[3] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص44.

[4] بحار من أصل فلامنكي أسلم ثم عاد إلى النصرانية دخل الجزائر 1606م كرعية فرنسي وعمل بالقرصنة فزادت غنائمه وحظي بعلاقة متميزة مع الأهالي كسب ثقة الرياس حيث منح له الباشا مدفعية من البرونز ليسلح بها أحد مراكبه لكنه سرقها وتوجه إلى فرنسا: عائشة غطاس ص 37.

[5] نفسه: ص 44.

يعاد تأسيس حصن الباستيون الفرنسي بساحل القالة وعنابة باسم الملك الفرنسي وفق شروط خاصة . [1]

بمجرد توطيد حكم لويس الثالث عشر أصبحت سياسته تجاه إيالة الجزائر تهدف إلى محاولة القضاء عليها وتحطيمها عن طريق الحملات البحرية والتدخل المسلح وأصبحت الحرب ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية منها محاولة فرنسا احتلال الجزائرية من خلال بوترت على مدينة جيجل 1664..وكانت رد عمل انتقامي لنشاط التجارة الجزائريين وكذا فشل المحاولات الدبلوماسية لإعادة الحصن لفرنسا وكانت نهاية فرنسا في هذه الحملة.[2]

لم تضع معاهدة 1619م حد للنزاعات بينما الوفد في الانتظار في مرسيليا وصول نبأ هجوم الرايس رجب على سفينة فرنسية، وفي موجة غضب قام سكان مدينة مرسيليا بمهاجمة البعثة الجزائرية ليلا، [3]وتم ذبح 41 عضوا من الوفد ولم يسلم سوى أربعة كانوا خارج الفندق، [4] وخوفا من عواقب رد الفعل الجزائري أعدم أربعة عشر مجرم، [5] رغم اعتذار حكام مرسيليا إلا أن حسين باشا أطلق العنان لرياسه في البحر، فغنموا أكثر من 193 سفينة فرنسية، ولم يهدا الجو إلا بعد أن أرسل الملك الفرنسي لويس الثالث عشر مبعوثا خاصا ومعه المدفعان الممتازان من البرونز .[6]

2- معاهدة سلم وتجارة 19 سبتمبر 1628م: بين حسين باشا، ولويس الثالث عشر وتوجت مفاوضات المبعوث الفرنسي التي استغرقت حوالي سنتين كاملتين من إبرام المعاهدة سياسية تجارية، جاءت من 12 بند كانت أكثر وضوحا وشمولية من معاهدة

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق: ص ص (69-70).
[2] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 44.
[3] نفسه: ص44.
[4] مولود قاسم نايت بلقاسم المرجع السابق: ص 59.
[5] عائشة غطاس: المرجع السابق ص 44.
[6] مولود قاسم: نايت بلقاسم المرجع السابق، ص60.

1619م، تميزت هذه الحقبة بنوع من المرونة من الجانب الفرنسي وكثيرا ما اضطرت لشراء السلم كسلم 1628م وهو أمر يمكن تفسيره بعدة عوامل:

-ظروف فرنسا الداخلية .

-قوة البحرية الجزائرية إذ تمثل هذه الفترة بازدهار الجزائر وقوتها .

-منافسة الجنوبيين والإنجليز والهولنديين .[1]

3- معاهدة السلم المئوي: 24 سبتمبر 1689م

جاءت عقب الحملة التي قادها ديستري على مدينة الجزائر وعجز لويس الرابع عشر عن التصدي للبحرية الجزائرية وعن تموين الحرب وانتهى القصف بإبرام معاهدة الصلح في 24 سبتمبر 1689م تناولت النزاعات القائمة بين البلدين واتفق فيها على فدية الأسرى.[2]

تميزت الفترة بعد الحملة بالهدوء النسبي والاستقرار حيث تم إبداء اتفاق سنة 1694م ارتفع بمقتضاه عدد المؤسسات مقابل إتاوات سنوية واعتبر الفرنسيون أن هذه المؤسسات ملك لهم، ففي سنة 1741م سلمت الحكومة الفرنسية تلك الامتيازات إلى شركة الملكية الإفريقية واسع نشاط إلى تجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف.[3]

وتعتبر معاهدة 1689م من أهم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا وأصبحت القاعدة التي ترتكز عليها المعاهدات الأخرى إذ تم تجديدها 20 مرة.[4]

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 44.

[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص321.

[3] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830)م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1995م، ص 39.

[4] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص85.

بعد معاهدة السلم المئوي اقتصرت المراسلات بين البلدين على تبادل المودة والتهاني مؤكدين على أهمية الحفاظ على المعاهدات بين البلدين.[1]

بعد معاهدة السلم المئوي 1880م تم إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات سلم والتجارة إلى لتشهد الفترة الممتدة بين 1798-1815م حالة من التوتر بسبب نزع والي الجزائر امتياز صيد المرجان من الفرنسيين وقيامه بتأجيرها للإنجليز لمدة 10 سنوات الأمر الذي جعل نابليون يفكر في الاستيلاء على الجزائر.[2]

وبعودة أسرة بوربون أعيدت مراكز التجارة الفرنسية سنة 1817م[3] وشهد عام 1820م إبرام آخر معاهدة بين الجزائر وفرنسا تضمنت أجر استغلال الباستيون الذي حدد بحوالي 157 ألف فرنك يدفع سنويا لخزينة الدولة.[4]

ساد الهدوء في العلاقات إلى غاية 29 أفريل 1827م لما طرحت قضية الديون التي أدت إلى الخلاف بين الجزائر وفرنسا انتهت بفرض فرنسا الحصار البحري على الجزائر وإعلان الحملة عليها في فيفري 1830م.

4- معاهدات الجزائر مع فرنسا .

- المعاهدة الثلاثية 1534م .
- معاهدة سلم وتجارة 21 مارس 1619م .
- معاهدة سلم وتجارة 19 سبتمبر 1628م .
- اتفاقية اقتصادية 19 سبتمبر 1628م .
- معاهدة سلم وتجارة 07 جويلية 1646م.
- اتفاقية تجارية 09 فيفري 1661م .

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص322.

[2] كوران أرجمنت: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970م، ص32.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر: المرجع السابق، ص 274.

[4] عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط2، ج1، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص450.

- اتفاقية تجارية 09 فيفري 1662م .
- معاهدة سلم وتجارة 15 ماي .1666م
- معاهدة سلم وتجارة فيفري 1670م .
- معاهدة سلم وتجارة 11 مارس 1679م .
- معاهدة سلم وتجارة 11 مارس 1681م.
- معاهدة سلم وتجارة 25 أفريل 1684م .
- معاهدة سلم سنة 1685م .
- معاهدة سلم سنة 1626م وتجديد معاهدة 1685م .
- معاهدة سلم وتجارة 13 ماي 1689م .
- معاهدة السلم المئوي 24 سبتمبر 1689م .
- اتفاقية اقتصادية 5 ماي 1630م .
- اتفاقية اقتصادية 27 ديسمبر 1690م تجديد المعاهدة السابقة .
- اتفاقية اقتصادية 1632م تجديد للمعاهدتين السابقتين .
- اتفاقية اقتصادية 3 جانفي 1634م .
- اتفاقية اقتصادية 4 مارس 1698م تجديد للمعاهدة السابقة .

ويتم تجديدها في 23 جويلية 1698م .

-اتفاقية اقتصادية 19 يوليو 1700م .

- تجديد معاهدة سلم 3 نوفمبر 1705م.
- الاتفاقية الاقتصادية 8 مارس 1707م، تجديد معاهدة 1700م.
- تجديد الاتفاقية الاقتصادية 30 مارس 1710م .
- تجديد الاتفاقية الاقتصادية 14 أوت 1710م . [1]

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص ص (56-61).

- اتفاقية اقتصادية 15 يوليو 1714م.
- معاهدة سلم 26 جانفي 1718م.
- معاهدة السلم والتجارة 6 أفريل 1718مم تجديد للمعاهدة السابقة .
- اتفاقية اقتصادية 26 يوليو 1718م .
- تجديد معاهدة السلم والتجارة في 07 ديسمبر 1718م .
- معاهدة سلم وتجارة 20 فيفري 1720م .
- تجديد الاتفاقية التجارية 20 مارس 1724م .
- تجديدها 6 يوليو 1731م .
- معاهدة تجارية 23 سبتمبر 1731م .
- معاهدة تجارية 10 يوليو 1732م .
- تجدي المعاهدة 6 سبتمبر 1732م .
- تجديدها 15 سبتمبر 1743م .
- تجدي المعاهدة السابقة 2 نوفمبر 1745م .
- تجديدها في 18 فيفري 1748م .
- تجديدها 29 ديسمبر 1754م .
- معاهدة سلم وتجارة 16 جانفي 1764م .
- معاهدة تجارية 23 ماي 1767م .
- تجديدها 10 يونيو 1768م[1]
- معاهدة سلم وتجارة فيفري 1730م.
- معاهدة سلم وتجارة 29 مارس 1790م.
- اتفاقية تجارية يوم 23 يونيو 1790م .

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص ص (61-82).

– تجديد معاهدة السلم والتجارة 1 يوليو 1791م.

جواب الداي حسين معرّف بالجمهورية الفرنسية الأولى مجددا المصادقة مع المعاهدات السابقة .

–اتفاقية اقتصادية 28 يونيو 1796م.

– هدنة غير محددة 19 يوليو 1800م .

– معاهدة سلم وتجارة 30 سبتمبر 1800م .

– معاهدة سلم وتجارة 29 ديسمبر 1801م .

– تجديد للمعاهدة السابقة 26 ديسمبر 1805م .

– تجديد للمعاهدة الاقتصادية 07 نوفمبر 1808م .

– تجديد المعاهدات السابقة 11 يوليو 1814م .

– تجديد معاهدة السلم والتجارة 30 مارس 1815م .

– إعادة تجديد معاهدة السلم والتجارة 16 أفريل 1815م .

– اتفاقية اقتصادية 15 مارس 1817م .

– تجديد الاتفاقية السابقة 26 أكتوبر 1817م .

– تجديد معاهدة السلم والتجارة 29 مارس 1818م.

– وثيقة اعتراف فرنسا بدين عليها للجزائر 23 ديسمبر 1819م .

– اتفاقية اقتصادية 24 يوليو 1820م.

– اتفاقية تسليم الجزائر 5 جويلية 1830م[1].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص ص (90–186).

المبحث الثالث: معاهدات الجزائر مع إنجلترا:

كانت العلاقات الجزائري الإنجليزية يسودها طابع الود حينا والعداء حينا آخر[1]، كانت إنجلترا تلجأ إلى تملق للجزائر متى كانت الحرب قائمة في أوربا، أما في حالات السلم فإنها تبدأ في التحريض على الحملات والغارات .[2]

العلاقات عموما ضلت سلمية و اقتصادية في إطار التبادل التجاري الذي فرضته مصلحة الجزائر لتعويض النقص الحاصل في الأسلحة والصناعات العسكرية الأساسية.[3]

عقدت بريطانيا سلسلة من المعاهدات بلغت 18 معاهدة امتدت من 1655م إلى غاية 1824م .

1-معاهدة سلم وتجارة 1655م: بين حامد باشا، وأوليفر كروموبل.

2-معاهدة سلم وتجارة 1660م: بين بابا رمضان وشارل الثاني ملك بريطانيا .

3-معاهدة سلم وتجارة 1662م: بين الأغا شعبان وشارل الثاني .

4-معاهدة سلم وتجارة 1664م: بين الأغا علي وشارل الثاني تجديدا لمعاهدة 1662م.

5-معاهدة سلم وتجارة 1668م: بين الأغا علي وشارل الثاني 1668م.[4]

6-معاهدة سلم 10 أفريل 1682م: بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني، جاءت هذه المعاهدة بعد أن تضاعفت خسائر الإنجليز طول 14 سنة السالفة، [5]حيث تخلت بريطانيا بحكم هذه المعاهدة لصالح الجزائر على ثلاثمائة وخمسين وحدة بحرية تجارية،

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 179.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 139.

[3] نفسه: ص140.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص181.

[5] يحي بوعزيز: علاقات، المرجع السابق، ص84.

وذلك إثر هزيمة الأسطول البريطاني تحت قيادة الأميرال هيربرت في معركة مع الأسطول الجزائري، كما أعاد الأسرى الجزائريين الذين كانوا على أسطوله دون أن يطالب باسترجاع الأسرى الإنجليز و كما سلم كمية هائلة من عتاد الحرب.[1]

7-معاهدة سلم وتجارة 05 أفريل 1686م: عهد إبراهيم خوجة وجيمس الثاني .

8-معاهدة سلم وتجارة 1691م: بين الداي حاجب شعبان وماري ستيوارت الثانية

9-معاهدة سلم وتجارة 1698م: عهد الداي بابا حسن.[2]

10-معاهدة سلم وتجارة 1700م: في عهد الداي الحاجي شعبان حيث طلب القنصل الإنجليزي من الجزائر وإعطائهم نفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون مقابل إتاوة صيد المرجان وحماية مصالحها في المتوسط .[3]

11-معاهدة سلم وصداقة 28 أكتوبر 1703م: بين الداي مصطفى باشا والأميرة آن ملكة بريطانيا .

12-معاهدة سلم وصداقة 03 جويلية 1715م: بين الداي علي شاوش، وجورج الأول ملك بريطانيا .

13-معاهدة سلم وتجارة 29 أكتوبر 1716م: بين الداي علي باشا وجورج الأول ملك بريطانيا.

14-تجديد معاهدة 1716م .

15-معاهدة سلم وتجارة 14 ماي 1762م: بين الداي علي باشا، وجورج الثالث .

16-اتفاقية 1 جانفي 1796م بخصوص جزيرة كورسيكا.

[1] مولود قاسم، نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 189.

[2] نفسه: ص 196.

[3] ناصر الدين سعدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، د.ت، ص98.

17-معاهدة هدنة 28 أوت 1816م: بين الداي عمر وجورج الثالث .

18-اتفاقية سلم 26 جويلية 1824م: بين الداي حسين والملك جورج الرابع، وقد ألغاها بعد سنة واحدة، لكن إنجلترا ضلت تدفع الإتاوة للجزائر حتى 05 جويلية 1830م.[1]

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، 196.

المبحث الرابع: معاهدات الجزائر مع الإمارات الإيطالية والبلدان الشمالية

أولا- معاهدات الجزائر مع إيطاليا:

أقامت الدويلات الإيطالية علاقات تجارية مع الجزائر، خاصة موانئ بجاية، عنابة ووهران، كما قامت علاقات أقل سلمية، وهي علاقات الغارات والتكتلات، والحروب بين الأساطيل الحربية لمختلف الدول الإيطالية، خاصة بعد أن انضمت اليها دولة البندقية والصقلتيين[1].

في الوقت الذي اسرعت فيه كل من إنجلترا، وهولندا، والسويد لإبرام الصلح في الجزائر 1780م، لم يبق إلا فرسان مالطا يواصلون الاعتداءعلى الأساطيل والبحارة والجزائريين، فتصدى لهم الرياس في كل مكان ومنه ساءت العلاقة بينهما أكثر وأصبحوا يسعون إلى إقامة السلم حيث تم إبرام معاهدتين:

- **معاهدة هدنة مع جمهورية البندقية 1763م:** بين الداي بابا علي وفرديناند الرابع .

- **معاهدة السلم مع صقلية أفريل 1815م:** الطابع العام للعلاقات هو الحرب الدائمة آخرها سنة 1814م، حيث انضمت الدويلات الإيطالية إلى الحلف السباعي، الذي يتكون من هولندا، إسبانيا بوروسيا، الدنمارك، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية التي شنت كلها مجتمعة حربا بحرية على الجزائر . [2]

[1] ناصر الدين سعدوني: تاريخ الجزائر، ص 88.

[2] يحي بوعزيز: علاقات الجزائر، المرجع السابق، ص 97.

ثانيا- معاهدات الجزائر مع هولندا:

رغم أن الهولنديين كانوا بعيدين عن منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلا أن أساطيلهم كانت حاضرة لتشارك في القرصنة البحرية التي تدر لهم أموالا طائلة، وفي محاربة الجزائر، غير أنهم تعرضوا لخسائر كبيرة من طرف القوات البحرية الجزائرية .[1]

أمام قوة البحرية الجزائرية وقدرتها على فرض وجودها في المتوسط، اضطرت هولندا إلى استرضاء الجزائر، وعقد معاهدات معها والبالغ عددها 11 معاهدة أولها سنة 1652م، للسلم والتجارة وآخرها سنة 1816م[2]، وفيها نصت المعاهدات على منع القرصنة الموجهة ضد السفن والرعايا الهولنديين، وكذا رعايا الملك والأمراء، وقد اعتبرت هولندا أول دولة تقوم بدفع ضريبة للجزائر، وكانت سياستها تجاه الجزائر تقوم على حسابات تجارية .[3]

ومجمل المعاهدات الجزائرية الهولندية كالآتي:

1 ـ معاهدة سلم وتجارة 1652م .

2-معاهدة سلم 1655م.

3- معاهدة سلم سنة 1679: بين الداي محمد حاجي و اورنغه تساو وكانت تلك المعاهدة مهنية لهولندا، وذلك للتعويضات المالية الكبيرة التي فرضتها الجزائر عليها [4]، تعهدوا فيها بتزويدها بالمدافع الكبيرة مع ركائزها وذخائر الحرب، ومركب مشحون بالكابلات على أن تتجدد هذه المعاهدة كل عام .[5]

---

[1] يحي بوعزيز: علاقات الجزائر، المرجع السابق، ص 84.

[2] مولود قاسم: المرجع السابق، ص ص (123-133).

[3] ويليام شالر: المصدر السابق، ص 133.

[4] مولود قاسم: المرجع السابق، ص114.

[5] بوعزيز: علاقات، المرجع السابق، ص 84.

4ـ معاهدة سلم وتجارة سنة 1680: في عهد الداي محمد حاجب وفيلهيلم الثالث أورانغه تساو، ويصفها المؤرخ السويدي Refteluis بأنها معتبرة .

5-معاهدة سلم وتجارة 1712م: بين الداي علي شاوش وأنتوني هانيسيوس .

6-معاهدة سلم وتجارة في 8سبتمبر 1726م: في عهد الداي كور عبدي .

7-اتفاقية 07 سبتمبر 1730م: بين محمد كور عبدي والسلطة الجماعية للولايات المتحدة للأراضي المنخفضة .

8-معاهدة 24 أوت 1731م: عهد كور عبدي .

9-معاهدة سلم 25 نوفمبر 1757م: في عهد الداي بابا علي وليام الخامس . [1]

10-معاهدة سلم 26 ماي 1760م: عهد الداي بابا علي وقيلهيلم الخامس .

10-معاهدة سلم 28 أوت 1816م: بين الداي عمر وقيلهيلم الأول أورنغه .

11- معاهدة 8 سبتمبر 1826م: وقد نصت على أربعة وعشرين بندا، منها الاتفاق على السلم والاستقرار بين مملكة الجزائر وهولندا، وأنه لا تتعرض السفن البلدين لبعضها البعض ويتم التعامل بكل احترام .

-حين التقاء سفن كلا البلدين في عرض البحر لا يتعرض أحدهما للآخر، ولا يكون هناك أي تهديد .

-عند التقاء قراصنة الجزائر بسفينة هولندية يكون رعاياها لهم الحق في الصعود على متن السفينة .

[1] مولود قاسم: المرجع السابق، ص 119.

-مشاركة الهولنديين إلى جانب بريطانيا في غارة على الجزائر في 27 أوت 1826م في غياب الأسطول الجزائري.

ثالثا- معاهدات الجزائر مع السويد:

رغم المناورات السرية التي قام بها السويد لعقد تحالفات ضد الجزائر، فان الطابع العام لعلاقاتها مع الجزائر طبع عليها السلم، والتعاون التجاري[1]، حيث بدأت العلاقات الرسمية بين مملكة السويد، والجزائر في النصف الأول من القرن 18 م، وهدف السويد من عقد المعاهدات تنظيم التجارة البحرية، وكذا فدية الأسرى السويديين .[2]

- **معاهدة 1714م:** نصت على أن:
- سكان وسفن الطرفين المتعاقدين لا يأخذوا ولا يظلموا بعضهم البعض، لا بالقول ولا بالفعل، وأن يتعاملوا بكل نزاهة واحترام .
- يسمح و يرخص لكل سفن ومراكب ملك السويد التي تدخل الجزائر أو أي ميناء آخر أن يكون التعامل في بيع وشراء السلاح بدون أي مشاكل
- كل السفن التابعة للدولتين تستطيع الإبحار بكل حرية حيث تشاء، دون التعرض للتفتيش والتعطيل .[3]
- **معاهدة سلم وتجارة في 5 أفريل 1729م:** بين كور عبدي وفريدريك الأول من 22 مادة جاء بينهما الأول ليكن معلوما أنه ابتداء من اليوم الذي صودرت فيه المعاهدة ليكن سلام دائم وأبدي بين مملكة السويد ومملكة الجزائر، وضمنها ما يتعلق

[1] عبد الهادي رجائي سالمي: "معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729م"، مجلة سطور، العدد 5 جانفي 2017م، الجزائر، ص77.

[2] انضر ملحق رقم 03 جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830) م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص ص (205-210).

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص83.

بالجوانب السياسية، والدبلوماسية وما يتصل بالنواحي الاقتصادية، والتجارية، بل نجد أيضا بنودا ذات دلالات دينية .[1]

معاهدة سلم وتجارة 25 ماي 1792م: بين الداي حسن وغوستاف أدولف وهي تجديد للمعاهدة السابقة و كانت السويد تدفع الإتاوات للجزائر ضمانا لحماية سفنها في البحر. [2]

أهم النتائج المترتبة:

- تسهيل عملية فدية الأسرى السويديين في الجزائر .
- تأسيس قنصلية سويدية بإشراف قنصل يسهر تحت سفنها على مصالح السويد
- كما حصلت الجزائر على ممول جديد لأسطولها بالمواد البحرية، كما دخلت السويد ضمن الدول الدافعة للضرائب للجزائر .[3]

- **معاهدة رابعا- الدنمارك**

كانت الدانمارك دولة بحرية قوية جدا عقدت مع الجزائر معاهدتين:

1-**معاهدة سلم وتجارة 10ماي1746** بين الباي ابراهيم الصغير وداي الجزائر وكريستيان السادس ملك الدنمارك والنرويج حاول غزو الجزائر فجهز أسطول سنة 1770م وأراد قنبلة الجزائر لكن تفطن مدفعية الجزائر جعله ينسحب كلفهم ذلك كثيرا ودفعوا إتاوة عالية أعادوا الكرة سنة1771م الحق بهم الجزائريون هزيمة نكراء واضطر الدنماركيون إلى عقد المعاهدة.[4]

[1] مولود قاسم: المرجع السابق، ص 114.
[2] نفسه: ص 114.
[3] نفسه: ص114.
[4] نفسه: ص115.

2-معاهدة سلم وتجارة 16ماي 1772: بين الداي محمد عثمان وكريستيان السابع[1] تعهدت فيها الدنمارك بـ:

- أن تدفع 2.5 مليون دورو لتعويض الأضرار التي لحقت بالمدينة جراء حملة 1771م.
- أن تسلم للداي 44 مدفع و500 قنطار بارود و50 شراعا وعددا آخر من الحبال والصوراي والأخشاب.
- تم افتداء أسراها بالمال.
- أن تدفع إتاوة كل سنتين وهدايا مختلفة لكبار رجال الدولة.[2]

خامسا- معاهدة الجزائر مع ألمانيا:

ألمانيا لم تتوحد إلا سنة 1871م، حيث كانت مقسمة إلى عدة دويلات وكان للجزائر معاهدات معها، فمنها من كانت تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل حماية نفسها في البحر الأبيض المتوسط، ومنها ما كان له ممثلون دائمون في الجزائر وعقدت معها معاهدة سلم دائمة في 29 فبراير 1751مالتي عقدت بين جمهورية الجزائر ودولة مدينة هامبورغ في عهد الداي محمد بن بكر، ثم ألغتها هامبورغ بضغط من إسبانيا .

دول ألمانيا كأغلب الدول الأوروبية ظلت تناور بعقد معاهدات، وأحلاف وتكتلات ضد الجزائر كان آخرها تدخل البارون فون هوميولت في ديسمبر 1817م، في برلمان فرانكورت مطالبا أوربا بعقد حلف ضد الدول البربروسية .

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص115.

[2] يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية، المرجع السابق، ص21.

معاهدة الجزائر مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة:

عاصمتها فيينا في النمسا عقدت معها معاهدتين:

01 معاهدة السلم في 8 مارس 1727م بين الداي محمد كور عبدي داي الجزائر، والإمبراطور شارل السادس، لم تقبل الجزائر هذه المعاهدة إلا لإرضاء الباب العالي. [1]

02- معاهدة سلم وصداقة 8اكتوبر 1748م: بين الداي محمد بكر والإمبراطور فرنسوا الأول .

[1] مولود قاسم، المرجع السابق، ص97.

المبحث الخامس: معاهدات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تميزت العلاقات الجزائرية الأمريكية في عمومها بعدم التوازن ففي البداية كانت لصالح الجزائر 1785م-1815م، إما بعد مؤتمر فيينا تغيرت الموازين ورجحت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كان للجزائر علاقات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي حاولت ربط علاقات تجارية مع الجزائر منذ إعلان استقلالها 1776م حين قامت بتكوين أسطول بحري[1] بهدف توسيع نشاط تجارتها إلى البحر المتوسط وذلك سعيا لعقد معاهدة وكانت المحاولة الأولى في 25مارس 1786م حيث يذكر كاثكارت: " فأقدمت على إرسال مبعوث إلى الجزائر حاملا صيغة معاهدة غير أن الجزائر رفضت، ثم جددت المحاولة عام 1795 وتم عقد أول معاهدة بعد عشر سنوات من المفاوضات"، تم توقيع أول معاهدة صلح وصداقة في 5 سبتمبر 1795م، تتعلق بشروط وتنظيم التعامل بين البلدين، في التجارة وجوازات السفر والعلاقات الدولية في السلم والحرب[2] وجاءت شروط هذه المعاهدة مرهقة لأمريكا حيث تضمنت مبالغ كبيرة مقابل اقتناء الأسرى الأمريكيين قدرت بـ725000 دولار إضافة إلى إتاوات سنوية وهدايا.[3]

عرفت العلاقات بين البلدين توتر بسبب توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع الجزية السنوية، وعليه فكر الداي الحاج بطرد القنصل الأمريكي من الإيالة 1812م حيث أعلن الكونغرس الحرب على الجزائر 1814م[4] لإرغام إيالة الجزائر على إبرام الصلح ولضمان تجارتها وحمايتها من القرصنة.[5]

---

[1] مولود قاسم، المرجع السابق، ص216.

[2] كاثكارت: المصدر السابق، ص16.

[3] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء، ج1، المرجع السابق، ص29

[4] كاثكارت: المصدر السابق، ص16

[5] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل انهياره (1800-1830) م ، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011م، ص 143.

وعند وصول الأسطول إلى جبل طارق 1815م التقت ببارجة جزائرية بقيادة الرايس حميدو فأحاطت به عشر مراكب وبدأ القتال والتصادم بينهما، قتل خلالها الرايس حميدو ولما علم الداي عمر باشا بوفاته قبل التفاوض مع الأمريكيين لها وأملى شالر وديكاتور نص المعاهدة والتي تنصل على:

- إلغاء الضريبة السنوية وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.
- حسن معاملة الأسرى الأمريكان باعتبارهم أسرى حرب لا عبيد.[1]

وتم توقيع المعاهدة في 30 جويلية 1815م وتم بعد ذلك الصلح، ونصب قنصل جديد وهو وليام شالر حيث شهدت العلاقات في عهده الاستقرار النسبي وتم التوقيع على معاهدة أخرى 1816م.[2]

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 118.

[2] ارزقي شويتام: نهاية، المرجع السابق، ص 145.

الفصل الثالث

انعكاسات معاهدات الجزائر مع دول أوربا

المبحث الأول: التكتل الأوربي ضد الجزائر

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر 1815-1830

المبحث الأول: التكتل الأوربي ضد الجزائر

عرفت الجزائر أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نوعا من الاستقرار، وهذا راجع إلى المعاهدات التي أبرمتها بعض الدول الأوروبية، وقد استغلت الجزائر الظروف الدولية التي كانت متمثلة في الحروب النابليونية من أجل إعادة تجديد قطع أسطولها، لكن بمجرد توقف الحروب الأوروبية تحالفت من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري.

1- مؤتمر فيينا 1815:

في الوقت التي كانت فيه الجزائر تخوض غمار الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية اجتمعت الدول الأوروبية في فيينا أواخر سنة 1814م[1]قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوروبية الناجمة عن الحروب النابليونية، وقد تطرق المؤتمرون إلى قضية القرصنة المغاربية وقام ممثلو فرسان مالطا [2]بتسليم عدة مذكرات للمؤتمرين يطالبونهم بإعادة تشكيل نظامهم القديم وذلك بمنحهم مقر آخر في البحر المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية ليكون لهم قاعدة يعملون منها لتحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة.[3]

---

[1] التميمي: المرجع السابق، ص235.

[2] فرسان مالطا أو فرسان يوحنا نظام ديني عسكري طردوا من القدس أثناء الحروب الصليبية واستقروا بجزيرة قبرص حيث طردهم السلطان سليمان القانوني من جزيرة رودس عام 1512م فلجأوا إلى مالطا عام 1530م كما فرق نابليون صفوفهم عند دخوله الجزيرة في 1798م. هلايلي: علاقات، المرجع السابق: ص12.

[3] صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1993 م، ص73.

كما وجه الأميرال سيدني سميث[1] نداءا إلى أوربا: " سننظم حصار حول الجزائر حتى يوضع حد لقرصنة الدول المغربية"[2] وقد تقرر في مؤتمر فيينا ضرب القوة البحرية الجزائرية بعنوان الحرب ضد القراصنة وتعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات المؤتمر.[3]

وقبل تاريخ 1814م كان نابليون الأول قد فكر في الاستيلاء على الجزائر والقضاء على الإيالات المغربية وبالفعل[4] كان انضمام شمال إفريقيا تحت سلطة فرنسا أحد بنود المعاهدة تلسيتTilsit التي عقدها نابليون مع قيصر روسيا.[5]

حيث أن فرنسا رفضت مشاركة مشروع مؤتمر لندن الذي دعا إلى القضاء على القرصنة فكانت تفضل الحفاظ على القرصنة بدل ازدياد ونفوذ سلطة وهيمنة البحرية الإنجليزية في البحر الأبيض المتوسط.[6]

هذا وقد اقترح السيد سميث على المؤتمرين طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الدول المغاربية للتخلي عن نشاط القرصنة، وتمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية، ومنع السفن من الخروج من موانئها، إما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية.[7]

---

[1] مؤسس جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض في إفريقيا.

[2] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 235.

[3] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص262.

[4] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص13.

[5] نفسه: ص 13.

[6] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 238.

[7] حنفي هلايلي: المرجع السابق، ص13.

انعقد المؤتمر أواخر ديسمبر 1814م وأوائل جانفي 1815م حيث حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا على رأسها القوى الكبرى آنذاك إنجلترا، النمسا، ، روسيا، بروسيا، فرنسا.[1]

وقد تقرر في المؤتمر ضرب القوة البحرية الجزائرية بعنوان الحرب ضد القراصنة، وتعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات فيينا وطلبت تعويض مسبقا عن مجهوداتها ويتمثل في وضع الجزائر الأيونية تحت حمايتها، حيث وجهت اللورد اكسماوث على رأس الوحدات الأسطول الإنجليزي للمطالبة بالأسرى الذين هم من الجزر الايونية أين جسدت حمايتها على تلك الجزر عن مطالبتها بفك أسر أبنائها باعتبارهم رعايا إنجليز، وفي نفس الوقت قامت بتصفية حسابها مع الديوان وكل ذلك تحت قرارات المؤتمر.[2]

كان من نتائج مؤتمر فيينا 1815م تكوين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوربا كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.

لم يكن لإنجلترا مصلحة راهنة في القضاء على دول المغرب حيث ذكر اللورد كاسلريه وزير خارجية إنجلترا أن وجود هذه النيابات أكثر فائدة لإنجلترا، لان تحطمها سيؤدي إلى قيام حكومات موالية على الساحل الإفريقي موالية لفرنسا وليس من صالح إنجلترا ولا من صالح تجارتها.[3]

[1] حنفي هلايلي: المرجع السابق، ص 14.

[2] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 262.

[3] حنفي هلايلي: العلاقات، المرجع السابق، ص15.

وانتهى مؤتمر فيينا في 09 جويلية 1815م بالتوقيع على النص النهائي للمؤتمر إلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين في البنايات المغربية كما صدر قرار بإلغاء تجارة الرقيق عامة.[1]

2- مؤتمر اكس لاشابيل1818 م:

تعتبر مسألة البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا الساخنة التي نالت اهتمام الدولة المسيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن 1816م غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عامة والجزائري خاصة، فالجزائر رغم تراجع نشاطها البحري إلا أنها استطاعت إعادة بناء أسطولها وتجديد نشاطها، والأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود إلى إثارة القضية في مؤتمر اكس لاشابيل جنوب ألمانيا 1818م.[2]

عقدت الدول الأوروبية في 30 سبتمبر 1818م[3] مؤتمرا جديدا قررت فيه مطالبة الجزائر وتونس وطرابلس بوضع حد نهائي للقرصنة، وأن كل نيل ومساس بتجارة إحدى الدول الأوروبية يتسبب في رد فعل سريع من طرف الدول الأوروبية المتحالفة[4] وقد تمكن مندوبو هذه الدول من توقيع بروتوكول يوم 20 نوفمبر 1818م يحمل قرار ينذر من خلاله دول المغرب بإلغاء القرصنة وإطلاق سراح الأسرى وكلفت فرنسا وبريطانيا إبلاغ هذه الدول قرار المؤتمر.[5]

رغم أن مؤتمر فيينا لم يتخذ قرارا حاسما بخصوص القرصنة فانه مهد الطريق لمؤتمر اكس لاشابيل الذي ناقش الموضوع حيث بعث وفدا يتألف من ممثلين من إنجلترا وفرنسا إلى الجزائر حاملا معه عدة مطالب تعد في مجملها تدخل مكشوف في شؤون

[1] حنفي هلايلي: علاقات، المرجع السابق، ص15.

[2] نفسه: ص15.

[3] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 267.

[4] انظر ملحق رقم 02 بروتوكول مؤتمر اكس لاشابيل.

[5] شالر: المصدر السابق، ص 323.

الجزائر الداخلية[1] وتوجيه إنذارات جديدة إن استمرار نظام القرصنة الذي يقلق التجار له آثار تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه وتحفظ البلاطات الخمس بحقها في تخدير الباب العالي أيضا وبصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية تتجه لاستمرارها في ممارسة القرصنة من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات حاسمة.[2]

وفي 4 سبتمبر 1819 م وصل الأسطول الإنجليزي بقيادة "**توماس فرومانتيل**" بالأسطول الفرنسي بقيادة" **جوريان** " إلى الجزائر، وقد خصص لهما الداي لقاءين يومي 5 و9 سبتمبر 1819م استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الوفد الذي كان هدفه القضاء على الاسترقاق والقرصنة وكان رد الداي حسين رفض الامتثال لهذه المطالب، وانه لا يخضع لسلطة أحد وانه حر في محاربة ومسالمة من يشاء وسيواصل تفتيش السفن الأوروبية. [3]

كما أمر بتكثيف النشاط الحربي كما أنذر جميع القناصل الأوربيين المعتمدين بالجزائر بأنه في حالة إذا رفضوا دفع الإتاوات المقدرة عليهم يعتبرون أعداء.[4]

بعد المحاولات الفاشلة للوفد الإنجليزي الفرنسي ابحر باتجاه تونس وطرابلس الغرب اللذان وافقا على احترام كل المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية، وكذلك المغرب الأقصى الذي وافق سلطانها قرارات هذا المؤتمر.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، ص 301.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 223-224

[3] يحي بوعزيز: علاقات، المرجع السابق، ص 125-126.

[4] حنفي هلايلي: العلاقات، المرجع السابق، ص 17.

[5] نفسه: ص 17.

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر 1815 م-1830م:

1-الحملة الأمريكية على الجزائر:

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة في إدارة علاقاتها الخارجية مبدأين أساسيين هما:

1-كل دولة لا توقع معاهدة صداقة مع الجزائر تعتبر في حالة حرب معها.

2-كل معاهدة لا تعترف فيها بسيادة الجزائر على المتوسط تعتبر مرفوضة.

رفض الولايات المتحدة الأمريكية التسليم بهذا المنطق شكل سبب في تأزم العلاقات [1]حيث أعلنت الجزائر الحرب على أمريكا فقد قام بحارة جزائريون بأسر سفينتين أمريكيتين ماريا من بوسطن ودوفين من فيلادلفيا في 25 جويلية 1785م حيث تم أسر بحارتها واقتيدت السفن إلى المتوسط.[2]

سعى الأمريكيون للتفاوض عن طريق موفدها جون لونب في 25 مارس 1786م شرع في مفاوضات مع الداي حول فدية الأسرى، لكن الداي رفض ذلك فقد اشترط دفع مبلغ 59496 دولار مقابل واحد وعشرين أسير وكان نتيجة هذا التفاوض الفشل فرجع المفوض إلى أمريكا تجددت المفاوضات بعد أن استقبل الداي المبعوث الأمريكي وتم توقيع معاهدة سلم 1795م.[3]

مع بداية القرن 19 ساءت العلاقات الجزائرية الأمريكية فبمجرد التصديق على معاهدة غانت قرر الكونغرس الأمريكي وعدم دفع الضريبة وأعلن الحرب على الإيالة[4] وعليه تم تجهيز أسطول حربي أقلع في 18 ماي 1815م تحت إمرة "**ستيفن ديكاتور**"

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص 264.

[2] علي تابليت: المعاهدات الجزائر الأمريكية (1776 – 1830) م ، الجزائر، 2013م، ص154.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص 264.

[4] وليام شالر: المصدر السابق، ص 110.

و"**ويليام بانيبرايدج**" على متنه "**وليام شالر**" كقنصل أمريكي جديد بالجزائر.[1] وقد أصدر وزير العلاقات الخارجية تعليماته إلى قائدي الأسطول "**وشالر**" بعقد الصلح مع الجزائر وإطلاق سراح الأسرى بدون دفع الضريبة.[2]

عندما علم الداي بقدوم الحملة الأمريكية تم تجهيز مراكب بحرية للرايس حميدو وكلفه بالخروج للبحر، لملاقاة هذه الحملة التقى بالأسطول قرب الشواطئ الإسبانية نشبت المعركة بينهما قتل فيها الرايس حميدو واستولى الإسبان على مركبه[3] وبعدها تم أسر السفينة الحربية وتم إرسالها إلى قرطاجنة.[4]

- وكنتيجة لهذه الأحداث تم توقيع معاهدة في 30 جويلية 1815م تؤكد انه لا معاهدة تفرض ضريبة.
- إطلاق سراح كل الأسرى الأمريكيين الموجودين في الجزائر.
- دفع تعويض قدره 10 آلاف دولار عن السفينة ايدوين التي أسرها الجزائريون.[5]

2-الحملة الإنجليزية الهولندية "حملة اكسماوث 1816م" [6]

في جويلية 1815م رفع محمد خسروا رسالة إلى السلطان محمود متحدثا عن حاكم الجزائر الحاج علي بقوله: " منذ أن أصبح هذا الشخص دايا على الجزائر تعددت المظالم مع المسيحيين"[7] بحيث أن الصداقة تحولت إلى نزاعات ومهاجمات في الوقت الذي عرفت فيه الدولة الأوروبية تقدما اقتصاديا وآليا بالإضافة إلى أنها تتمتع بأساطيل

[1] قرباش بلقاسم: الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات(1671-1830)م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، الجزائر، (2015-2016)م ، ص93.

[2] راي اروين: المرجع السابق، ص 247.

[3] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 118، انظر يحي بوعزيز: علاقات المرجع السابق، ص 119.

[4] وليام شالر: المصدر السابق، ص 14.

[5] راين اروين: المرجع السابق، ص 249.

[6] انظر ملحق رقم 01.

[7] عبد الجليل التميمي، بحوث ودراسات، ص 234

قوية، وكانت الدولة الأوروبية تعتبر الجزائر ملجأ القرصنة وقطاع الطرق وحاجز منيع لتقدم وازدهار التجارة البحرية"[1] وفي إطار الاستراتيجيات العسكرية ولضمان نجاحها أوفد اللورد "اكسماوث" جواسيس يعرفون تحصينات المدينة جيدا نقاط قوتها وضعفها وقد قام النقيب "ويرد" والضابط "زيقل" بدور حاسم وفعال.[2]

وفي شهر أفريل 1816م وصل قائد الأسطول البريطاني اللورد اكسماوث على رأس قوة بحرية تتكون من 25 قطعة بهذه القوة قدم للداي عمر شروط للسلم بين إيالة الجزائر ومملكتي سردينيا ونابولي بموجبها يطلق سراح جميع أسرى المملكتين مقابل فدية قبلتها السلطات الجزائرية بعد نقاشات خفيفة[3] بعدها اتجه الأسطول إلى تونس وطرابلس وعند عودته توقف بالجزائر وحاول أن يرغم الداي على اتخاذ قرار بإلغاء النشاط البحري الذي سماه القرصنة وإلغاء الأسر الذي سماه الاسترقاق.[4]

امتنعت الحكومة الجزائرية عند ذلك فتم قصف المدينة من طرف الإنجليز فاستسلم الداي بخصوص الإفراج عن الأسرى لكنه رفض قبول وضع حد للقرصنة.[5]

غادر الأسطول الإنجليزي مرفأ بليموث في 28 جويلية 1816م على رأس مركبا بحريا وعند وصوله إلى جبل طارق انضم إلى الأسطول الهولندي يتألف سبعة بواخر بقيادة الأميرال فان كابلن[6]، وصل الأسطول الإنجليزي الهولندي إلى الجزائر يوم 27 أوت 1816م وعليه طلب اللورد اكسماوث والداي عقد الصلح وأمره أن يرد عليه خلال ساعة

---

[1] نفسه: ص 234

[2] شوادر مبارك وصحراوي عبد القادر: "التكتل الأوروبي فيما بين(1815-1819)م وتداعياته"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 01 ، الجزائر 2018م، ص 133.

[3] شالر: المصدر السابق، ص 150.

[4] يحي بوعزيز: علاقات، المرجع السابق، ص 121.

[5] جون بـ وولف: المصدر السابق ص 444.

[6] يحي بوعزيز: علاقات، المرجع السابق ص 121.

إلا أن عمر باشا وكبار المسؤولين رفضوا رفضا مطلقا عقد الصلح وقبول أوامر الأميرال.[1]

وأمام رفض الداي لغة التهديد تم قذف المدينة حيث يصف مسلم عبد القادر المعركة بقوله: " وشرعوا في إطلاق المدافع على البلد، وكان ذلك وقت العصر، فلم ينفصل الضرب عن بعضه بعضا...إلى أن كملت عشر ساعات فبطل الضرب، تواتر الخبر على أن الإنجليز أطلقوا على الجزائر أربعين ألف مدفع"[2] لقد جابه الجزائريون نيران العدو ببطولة الشيء الذي جعل اللورد اكسماوث يكتب: "لم أر في حياتي أعداء يحاربون بكل إيمان وجأش كهؤلاء"[3]

كانت المعركة عنيفة لعب فيها عنصر المفاجأة لفائدة الإنجليز وأسفرت على:

- خسائر فادحة في صفوف القوات المدافعة على الميناء.
- قتل عدد هام من السكان المدنيين الذين جاؤوا للفرجة.
- تحطمت عدة تحصينات وأضرمت النار في كل البواخر التي كانت راسية في الميناء.
- أسفرت على قتل ثلاثمائة وجرح ثلاثة آلاف شخص.[4]

وكانت النتيجة الحتمية لهذه الهزيمة هي قبول الداي بالنزول عند شروط الإنجليز التي كانت قاسية.

- إطلاق سراح كل الأسرى المسيحيين الذين كان عددهم حوالي 1200.

[1] عبد الجليل التميمي: المرجع السابق ص 239.

[2] مسلم عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تحـ: رابح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1947م، ص 103.

[3] عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 240.

[4] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 263.

- دفع تعويضات للذين كانوا دفعوا مبالغ مالية لافتداء الأسرى المسيحيين.[1]

وقد حمل الجيش الجزائري الداي عمر مسؤولية الأضرار والمصائب التي تعرضت لها البلاد وتم اغتياله في سبتمبر 1817م حيث يذكر الزهار فترة حكمه بقوله: "كانت دولته وأيامه كلها مصائب الجراد، الغلاء، مصيبة حميدو ومصيبة الإنجليز"[2]، تمكنت الحملة من تحرير عدد من الأسرى المسيحيين بدون مقابل مما ضيع على الجزائر أموالا طائلة، كما ألحقت بالجزائر أضرار مادية وبشرية بالغة، كما تمكنت الحملة من إنهاء الحكم العثماني بالجزائر.

3- الحملة الإنجليزية 1824 م:

بالرغم من النجاح الذي حققته الحملة المشتركة الإنجليزية الهولندية على الجزائر سنة 1816م إلا أنها فشلت في تجسيد أهم أهدافها وهو القضاء على القرصنة[3] إذ رغم الخسائر الفادحة التي تلقاها الأسطول الجزائري والتي أدت إلى تدميره بشكل شبه كلي إلا أنها تمكنت من تجديد أسطولها البحري بواسطة الصناعة المحلية والمساعدات العسكرية التي تلقتها من الدولة العثمانية والبلدان المغربية فقد أرسل السلطان محمود الثاني مساعدات عسكرية تمثلت في مراكب بحرية ومعدات حربية.[4] ولعل السبب المباشر للحملة الإنجليزية 1824م بعض القبائل ببجاية في أكتوبر ثارت بعض القبائل بضواحي بجاية ضد السلطة وكان لهذه القبائل عمال يشتغلون كخدم في منازل القناصل الأجانب فأصدرت الحكومة الجزائرية مذكرة سلمتها إلى جميع القناصل تطالب فيها بتسليم جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى القبائل الثائرة[5] حيث رفض القنصل الإنجليزي ماك دوفال

[1] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 263.

[2] الزهار: المصدر السابق، ص 157.

[3] ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، د. ت، ص 100.

[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 301.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص 193.

الامتثال لأمر الحكومة الجزائرية واعتبر ذلك تدخلا صريح في شؤون القنصليات الأوروبية غير أن حكومة الجزائر استعملت القوة لفرض إرادتها واحترام سيادتها[1] ففي مساء يوم 25 أكتوبر قامت قوات بحرية باقتحام بستان القنصل الإنجليزي ومطالبته بتسليم سكان القبائل الموجودين بقنصليته.[2]

أما الزهار فقد أورد أن سب توتر العلاقات هو تورط بعض العاملين في القنصلية الإنجليزية في الهجوم على إحدى السفن الأمريكية ونهبها عندما قذفت بها العواصف إلى سواحل بجاية، ورفض القنصل تقديمهم لمعاقبتهم.[3]

وكرد فعل قام قناصل كل من هولندا، إنجلترا وأمريكا بعقد اجتماع بدار القنصل الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م حيث قام بإصدار لائحة احتجاج ضد عمال حكومة الجزائر بخصوص التدخل في شؤونها لكن كان رد الداي بأنه في تصرفه مع رعيته.[4]

أمام هذا الوضع وصل المبعوث "هاري نيال " إلى سواحل مدينة الجزائر حاملا معه تعليمات تعتبر إنجلترا في حالة حرب مع الجزائر وان الأميرال نيل مأمور بفرض حصار شديد على الجزائر ويتخذ أقصى الإجراءات عداءا حتى يوافق الداي على مطالب العرش الإنجليزي.[5] رفض الداي التفاوض مع الإنجليز لأنه لم يرغب في التعامل معه[6] وتتلخص المطالب الإنجليزية في:

- توسع الحصانة الدبلوماسية.

---

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 151.

[2] قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص 106.

[3] الزهار، المصدر السابق، ص 153.

[4] حنفي هلايلي: العلاقات، المرجع السابق، ص 33.

[5] ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 102.

[6] شالر، المصدر السابق، ص 204.

- الاعتراف بالقنصل الإنجليزي لعمدة القناصل المسيحيين ومنحه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك.
- إعفاء الأهالي الذين يعملون في مصالح القنصلية الإنجليزية من الضرائب.
- عدم مراقبة نشاط الدبلوماسيين الإنجليز.[1]

أمام رفض الداي ضرب الإنجليز حصار بحري على السواحل الجزائرية استمر لمدة ستة أشهر، اجروا خلالها عدة مفاوضات مع الجزائر باءت بالفشل بسبب إصرار الداي على عدم عودة القنصل ماك دوفال ودفع الإنجليز للإتاوة كبقية الدول الأوروبية.[2]

عندما يئس الإنجليز من استسلام الإيالة بواسطة الحصار لجأوا إلى استعمال القوة بواسطة أسطول حربي بدأ قصف المدينة في 11 جويلية 1824م لكن الأسطول الجزائري تصدى لها، وأعاد الإنجليز الكرة في 24 جويلية بأسطول بلغ عدده 22 قطعة واقتربوا من الميناء لكن الرياس تصدوا لهم وحالوا دون اقترابه.[3] وفي هذا يقول الزهار: " وقدم الجزائر وكان مراده أن يخدعنا كما خدعنا سابقا، فلما قرب من رمي الكور رفع الراية البيضاء علامة أنه يريد الكلام...فأطلقت عليه المدافع من جميع الحصون...والأبراج ولم تصله الكورة فعندما رأى ذلك رجع"[4]

أرغم الأميرال على المفاوضات التي انتهت إلى توقيع اتفاقية سلم يوم 26 جويلية 1824م حيث خضع الانجليز للداي وعينوا رجل آخر كقنصل للمسيحيين.

وكان الحصار الذي فرض الإنجليز على السواحل الجزائرية عام 1824م له تأثير سلبي على التجارة الجزائرية الخارجية حيث أصبح من الصعب على السفن الجزائرية والأجنبية

[1] حنفي هلايلي: العلاقات، المرجع السابق، ص 96.
[2] الزهار، المصدر السابق، ص ص (153- 154).
[3] يحي بوعزيز: علاقات ص ص (126-127).
[4] شالر: المصدر السابق، ص 134.

الدخول والخروج من ميناء الجزائر وكذا تحول خط التجارة نحو البر عن طريق تونس والمغرب.

هدفت إنجلترا من حملتها على الجزائر التأكيد أنها قوة بحرية مهابة الجانب في المتوسط وفرض إرادته على الجزائر بقوة لكن الجزائريون تمكنوا من صد الهجوم الإنجليزي مستفيدين من الخطأ السابق واقتناع إنجلترا أن القوة لا تجدي نفعا وعليها تغيير سياستها تجاه الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى:

- أن انعدام قوة سياسية عسكرية قادرة على وقف توسعات وتحرشات الإيبيريين وضعف القوى المحلية كان من العوامل التي دفعت السكان عموما والأعيان والعلماء خاصة إلى البحث عن قوة قادرة على رد حملات الإسبان، حيث شهد الحوض الغربي من البحر المتوسط وجود عدة قوى بحرية تحكمت في علاقتها مصالحها المختلفة وحاولت كل قوة السيطرة على المتوسط وفرض نفسها عسكريا واقتصاديا ودينيا.
- شهدت الإيالة خلال الفترة العثمانية موجة من التحرشات والحملات البحرية قادتها الدول الأوربية في فترات مختلفة ومتباينة بغرض تحقيق أهداف وتحت تأثير عدة عوامل، إلا أن الإيالة الجزائرية تمكنت من صد تلك الهجومات بفضل قوتها البحرية وفعالية أسطولها، هذا ما دفعها لاسترضاء الجزائر وإبرام معاهدات معها فقد كانت الجزائر تجرى المفاوضات وتعقد المعاهدات باسمها انطلاقا من مبدأ الاستقلالية في القرار، وقد ركزت في كل معاهداتها على آلية تفتيش السفن بغض النظر على كونها صديقة او العكس .
- في نهاية القرن ال17 م أصبحت معظم الدول الأوروبية وأمريكا تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورو للإيالة مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وتضمن لها الأمن لمراكبها وتجارتها وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون جل الدفعات في شكل مواد أولية او مصنوعة من اللوح، البارود، الأسلحة، الحبالة والكابلات .
- كانت الجزائر ترتبط بمعاهدة سلام مع كامل الدول الأوروبية باستثناء روسيا، ألمانيا، التي كانت تتخذ الجزائر اتجاهها موقف عدم الاكتراث والرفض لعقد الاتفاقيات وإقامة علاقات تضامن مع الخلافة والبعض الأخر نتيجة لاستمرار حالة الحرب .

- كل معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية كانت انعاش للنشاط التجاري المزدهر للبحرية الجزائرية خاصة في القرن 17م والتي خلفت أضرار كبيرة لدول أوربا خاصة الجانب التجاري خذا ما دفعها لاسترضاء الجزائر وإبرام المعاهدات معها.
- لما أضرت المعاهدات بالدول الأوربية لجأت للحملات العسكرية والتحالفات السياسية لكسر شوكتها إذ لا نكاد نجد اتفاقية أو معاهدة لا تذكر النشاط البحري.
- أعلنت الدول الأوربية عن رغبتها في القضاء على الجزائر من خلال توحيد صفوفها وسن العديد من القوانين التي تهدف إلى كبح النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خاصة وذلك من خلال مؤتمرات دولية والتي ناقشت مسألة النشاط البحري وقضية الأسرى الأوربيين، وقد ترجمت الأهداف الأوربية بشكل حملات بحرية أبرزها حملة اللورد إكسماوث.
- لم تستطع الجزائر واغلب الدول الأوربية على تحقيق سلم دائم نتيجة عدم جدوى العهود التي طانوا يقدمونها للجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: المعاهدة الجزائرية الإسبانية 1786م.

الحمد لله

في 17 من شعبان 1200 هـ . انعقدت معاهدة سلم وصداقة دائمة بين أسبانيا والجزائر وعليه فقد تمت الاتفاقية في الانسجام الكامل وبالإرادة الحسنة – بمعاملة للسلطان – بين صاحب الجلالة المعظم دون كارلوس الثالث إسبانيا والهند بفضل الله من جهة وصاحب السمو محمد باشا داي والديوان والانكشارية بمدينة الجزائر ومملكتها من جهة أخرى.

البند الأول تكون السلم دائمة بين صاحب القوة ملك أسبانيا وأصحاب السمو الداي والديوان والإنكشارية بمدينة الجزائر ومملكتها كذلك بين من ينتمي إلى الدولتين والذين يستطيعون أن يتعاطوا التجارة بناء على المعاملة تضر الطرف الآخر أو تزعجه متذرعا بحجة ما

البند الثاني: إن قراصنة الإيالة – أو العاملين لحسابهم بالجزائر – والذين إذا لقوا في البحر سفنا تجارية اسبانية ليس عليهم أن يتركوها تسير إلى حيث تشاء فحسب دون أن يعوقها عائق بل سيقدمون لها المدد والإسعاف اللذين تحتاج إليهما.

البند الثالث: يسمح للمراكب الجزائرية بالإرساء في جميع موانئ أسبانيا وفرضها إذا اضطرت إلى ذلك بسبب زوبعة أو من أجل إصلاح أو هربا من الأعداء وتقدم لها المعونات وكل ما تحتاج إليه في مقابل الثمن العادي .

البند الخامس : إذا كان معادون للجزائر في مراكب اسبانية أو أسبان في مراكب معادية للجزائر فإنهم يقعون في الأسر مهما كانت الحجة ولو استعصت هته المراكب ونشب قتال،ويحترم الجانب الإسباني نفس القرار بالنسبة لأعداء أسبانيا الموجودين في مراكب معادية لأسبانيا .

وعلى المسافرين أن يبرهنوا أنهم جزائريون أو أسبان بإظهار جواز سفر يسلمه إياهم قنصل بلادهم في موانئ الإقلاع وأن يعلنوا عن أمتعتهم وعن كل ما هو تابع لهم .

البند السابع : يستطيع جميع التجار الأسبان بالموانئ والسواحل الجزائرية أن ينزلوا بضائعهم وأن يتاجروا بحرية دون أن يدفعوا أكثر ما يدفعه الأهالي عادة .

ويتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في المراسي الخاضعة للسيادة الأسبانية والمنصوص عليها في البند الثالث .

وإذا ما أنزل التجار المذكورون سلعهم لقصد الإيداع فقط فإن لهم الحق في شحنها من جديد من غير أن يدفعوا عليها أية ضريبة .

ويدفع الجزائريون بأسبانيا والاسبانيين بالجزائر نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الفرنسيون في هذين البلدين ويتمثل الطرفان إلى ما تعامل به هذه الدولة .

البند الثامن : لا يقدم الجزائريون أي مدد لمراكب دولة تكون في حالة حرب مع أسبانيا كما أنهم لا يعينون من حصل على شهادة ضريبة المهنة من طرف هذه الدول المعادية ولا يستطيعون استعمال هذه الشهادات للدخول في الغزو البحري ضد الأسبان . وتتعهد أسبانيا باتخاذ نفس الموقف إزاء الجزائريين .

البند التاسع : ليس لأحد أن يكون الأسبان بأي سبب أو دعوى على شحن (بضائع) في مراكبهم في موانئ الجزائر وفرضها إذا رفضوا ذلك ولا أن يجبرهم على القيام بأسفار إلى نواحي لا يرغبون في الذهاب إليها .

البند العاشر : سيقيم قنصل الأسبان بالجزائر و يكون له نفس الامتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا ويشتغل بجميع شؤون الإسبانيين بنفس الكيفية التي يعالج بها قنصل فرنسا قضايا مواطنيه وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الأسبانيين دون ان يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر .

البند الحادي عشر: لجميع الأسبان الموجودين بمملكة الجزائر كامل الحرية في ممارسة شعائر الدين المسيحي سواء أكانوا بالمستشفى الملكي الإسباني الذي تديره منظمة " الافتدائيين الثالوثيين لمتعلين " بمدينة الجزائر – أو – في دور القناصل أو دور نوابهم.

البند التاسع عشر : ويستطيع الباشا الداي العظيم أن يعين – متى شاء – شخصا مناسب فيستقر بأحد مراسي إسبانيا بصفته ممثلا للدولة الجزائرية.

البند الحادي والعشرون : لا يمكن للمراكب الاسبانية أن تقصد مراسيو يعتبر ذلك عملا عدوانيا إلا بعد النفي البات للحق .

البند الثاني والعشرون : لا يمكن للمراكب الاسبانية أن تقصد مراسي مملكة الجزائر خارج العاصمة لكي تشحن أو تفرغ حمولتها إلا برخصة من حكومة الجزائر كما هو معمول به في جميع الدول الأخرى .

نشر هذا النص بقصرنا يوم 17 من شهر شعبان 1200 هـ/ 14 جوان 1786 ميلادي .[1]

خاتم وتوقيع

محمد باشا .

أقلبت على الاقرار والموافقة على هذه الاتفاقية في الصيغة التي تمت بها كما أنني بمقتضى هذا المكتوب أقر وأوافق عليه أحسن الموافقة وأشملها وأتعهد ، أيمانا ووعدا من ملك ، بتنفيذه ومراعاته وآمر بتطبيقه واحترامه .

بسان الديفانسو: في 26 أوت 1786

خاتم وتوقيع

أنا الملك

(جوزيف مونير دي فلوريدا بلانكا)

[1] مولاي بلحيسي: "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية"، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م، ص ص (56-58).

الملحق رقم 02: المعاهدة بين عمر باشا واللورد اكسموث [1]

نص المعاهدة العربى التى عقدت بين عمر باشا واللورد اكسموث ٠

الحمد لله ٠

العهد والشروط التى صارت وتمت فيما بين حضرة الجناب العلى عمر باشا متاع (74) (كذا) المدينة المجاهدة وبلاد الجزائر وبين حضرة الجناب العلى ادوارد بارون اكسموث كواليز (كذا) (75) علامة الصليب الكبير متاع (كذا) باشا المنسوب لاهل الغزو وقبطان باشا على عمارة بيرق الانكلترة الازرق ، ورأس حاكم على كل السفاين (كذا) والشقوف متاع دولة الانكليز العلية الموجودين فى بحر الشرق وهذا اعتبارا (كذا) لعظم المنافع والفائدة التى اشتهرت من طرف حضرة الجناب العلى الامير الفاعل المفوض والوكيل السلطانى متاع دولة الانكلترة العلية فى انتها (كذا) وعدم اسار (76) (كذا) النصارى حضرة الجناب العلى عمر باشا متاع الجزائر علامة لصدق ارادته بدوام صحبته مع دولة الانكليز العلية واشتهارا لمودة وعظم اعتباره لطرف دول الاوروبة (كذا) قد يشهر ويبين على انه اذا امكنت وظهرت عداوة مع اى دولة كانت من دول الاوروبة لم يكون (كذا) احدا من الاسارا معدود تحت العبودية ، ولكن يكونوا مسجونين لاجل العداوة وينظروا لهم بكل حنان بحال اسارات الحرب ، الى ان يكونوا بالبدل كالعادة الجارية فى الاوروبة فى ذلك الامر ، وبعد انتهاء العداة يرسلوهم الى بلادهم من غير فداء ٠ والعادة الاولى التى كانت تنص على اسارات النصارى متوع الحرب ، انهم يكونوا عبيدا ، فمن اليوم وقدام (77) تلك العادة المذكورة تكون باطلة ومنكورة الى الابد وعلى ما دام والحق سبحانه وتعالى عالم وشاهد بذلك وهو خير الشاهدين٠

هذا العهد قد تحرر (كذا) نسختين فى المدينة المجاهدة محروس بلاد الجزائر يوم الاثنين المبارك يوم رابع من شهر شوال سنة 1231 من الهجرة

[1] عبد الجليل التميمي: بحوث ودراسات، المرجع السابق، ص 256.

الملحق رقم 03: معاهدة السلم المئوي بين الجزائر وفرنسا .

البند 1

إن المعاهدات المبرمة بين امبراطور فرنسا والسلاطين، والتي سيبرهما مستقبلا، سفير فرنسا والمبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكهما، ستحترم وتراعى بدقة وإخلاص بدون إخلال بها من أي الطرفين.

البند 3

سيقر السلم في المستقبل بين امبراطور فرنسا والأماجد الباشا داي والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان كان.

البند 4

وللوصول إلى السلم المعني، فقد اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقاء بدون تمييز بينهم، بالسعر الذي يتم الإتفاق عليه بين الباشا وقنصل امبراطور فرنسا باستثناء، طاقمي السفينتين محمد خوجة ومحمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر مائة وخمسين قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي. وتعهد الباشا بإطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر (مائة قرش)

البند 7

عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء كانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة، بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة، ومساعدتها عند الحاجة مع الملاحظة أن لا يرسل إلى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب. نفس الأجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة ومملكة الجزائر، الذين سيزودون شهادات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هاته المعاهدة.

البند 8

تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين. وتعطى لها كل أنواع المساعدة. كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها. وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند 9

وإذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية، كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفن حربية معادية وكانت هاته على مرمى مدافع الحصون، سوف يدافع عنها وتحمي من طرف مدافع هذه الحصون. وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء، وترك الوقت الكافي لها للإبتعاد. ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك، نفس الالتزام يتعهد به امبراطور فرنسا بشرط أن لا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب أعدائها على مسافة عسرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند 10

تعهد امبراطور فرنسا على أنه في حالة شراء الأتراك للعمل في أجفانه ووجد من بينهم من هو من هيئة عسكر أوجاق الجزائر ويعد

إثبات أمام قنصل فرنسا صفتهم هاته ويتم الاتفاق على مبلغ فديتهم مع أمين صندوق الأجفان، فإنه سيعطي أوامره لإطلاق سراحهم مباشرة بعد تسلم مبلغ الفدية من طرف أمين صندوق الأجفان.

البند 11

كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء امبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة، سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم. عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون إلى الجزائر فإن الباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الأوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الأرقاء وتهيئتهم ليتم شرائهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن. نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

البند 15

كل التجار الفرنسيين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم، والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة ويحضى بنفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانئ التابعة للأمبراطور فرنسا. وفي حالة ما إذا أودع التجار بضاعتهم في

□

المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون إعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند 18

يستطيع الأمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له بالجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو، وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته. كما يستطيع اتراك مدينة ومملكة الجزائر، القيام بشعائر دينهم في منازلهم، إذا ما وفدوا إلى فرنسا. إن القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل كما له الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيس فلا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند 19

إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي (أي مسلم) فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربع والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

البند 26

إذا حدث انتهاك لهاته المعاهدة، فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة.

ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الأماجد الباشا داي، الديوان وأوجاق الجزائر سيوفدون واحدا من الأعيان من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا، للإقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي التي قدم تقدم في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهاته المعاهدة. وسيلقي هذا المبعوث كل أنواع المعاملة حسنة.

البند 31

إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف امبراطور فرنسا والباشا داي والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة. ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة بذلك.

حرر في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص ص (122-126).

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1- أرجمنت كوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970م.

2- جوليان شارل اندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، تر: مزالي محمد بن سلامة البشير، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983م، ج2.

3- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم محم العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م.

4- الزهار احمد الشريف: مدكرات احمد الشريف الزهار، تح: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

5- أبي الضياف احمد بن: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس 1977م، ج2.

6- كاثكارت: مذكرات كاثكارث - أسير الداي- قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

7- كربخال مارمول: إفريقيا، تر: محمد حجي وأخرون، دار النشر المعرفة، الرباط، 1988م، ج2 .

8- مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تصـ تعـ: نور الدين عبد القادر، مطبعة الثعالبة، الجزائر، 1934م.

9- المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران الجزائر وإسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 1990م، ج1.

10- مسلم بن عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تحـ: رابح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1947م.

11- ابن ميمون محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1792م.
12- الوزان الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي وأخرون، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ج2.
13- وولف جون باتيستيت: الجزائر وأوربا، تر وتح وتع: د أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996م.

ثانيا: المراجع

1- ألتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.
2- نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م.
3- بلقبي صالح: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى، منشورات ANEP، الجزائر، د.ت، ص10.
4- بن خروف عمار: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ج1 .
5- بوعزيز يحي: العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوربا (1500-1830م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980م.
6- بوعزيز يحي: المراسلات الجزائرية الإسبانية، أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
7- تابليت علي: العلاقات الجزائر الأمريكية (1776- 1830) م ، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2013م، ج1.
8- الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.
9- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ط2، ج1، دار الثقافة، بيروت، 1983م.

10- الجيلاني عبد الرحمان بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الثقافة بيروت، 1983م.
11- راي اروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816) م، ط2، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
12- زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية(1791-1830)م، د.ط، مطبعة حلب، الجزائر.1994م.
13- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.
14- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.
15- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
16- سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر.
17- سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
18- شويتام ارزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800م-1830) م ، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011م.
19- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1993 م.
20- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1969م.
21- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

22- ـــــــــــــــ: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987م.
23- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي. ط6، دار النفائس، بيروت، 1988م، ص 173.
24- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ، 1995م، ص 39.
25- المدني أحمد توفيق: حرب 300سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)م، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
26- مروش لمنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة و الأساطيل و الواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ج2.
27- الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر القديم والحديث، تق وتص: الميلي محمد بن مبارك، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ج2، 463.

ثالثا: المذكرات:

28- بلقاسم قرباش: الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، الجزائر،(2015-2016)م.
29- غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694)م رسالة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، 1984-1985م، الجزائر.

رابعا: المجلات والدوريات:

30- بلحميسي مولاي: "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائري الإسبانية "، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

31- سالمي عبد الهادي رجائي: " معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729م"، مجلة سطور، العدد 5 جانفي 2017م، الجزائر.

32- صحراوي عبد القادر وجميلة عائشة: "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية "، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 15، الجزائر 2017م .

33- فكاير عبد القادر: "العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد8، الجزائر، 2011م.

34- مبارك شوادر و عبد القادر صحراوي: "التكتل الأوروبي فيما بين (1815-1819)م وتداعياته "، الحوار المتوسطي، مجلد التاسع، عدد 1 مارس، الجزائر 2018م، ص 133.

35- هلايلي حنيفي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 24، الجزائر، 2007م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ

الفصل الأول: نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية

المبحث الأول: أوضاع ضفتي الحوض الغربي المتوسط 6

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني 13

المبحث الثالث: المؤثرات في العلاقات الجزائرية الأوروبية في العهد العثماني 18

الفصل الثاني: معاهدات الجزائر مع دول أوربا

المبحث الأول: معاهدات الجزائر مع شبه جزيرة ايبيريا 27

المبحث الثاني: معاهدات الجزائر مع فرنسا 33

المبحث الثالث: معاهدات الجزائر مع إنجلترا 41

المبحث الرابع: معاهدات الجزائر مع الإمارات الإيطالية والبلدان الشمالية 44

المبحث الخامس: معاهدات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية 51

الفصل الثالث: انعكاسات معاهدات الجزائر مع دول أوربا

المبحث الأول: التكتل الأوربي ضد الجزائر 54

المبحث الثاني: الحملات الأوربية على الجزائر 1815-1830 59

خاتمة 68

الملاحق 71

قائمة المصادر والمراجع 81

فهرس الموضوعات 87

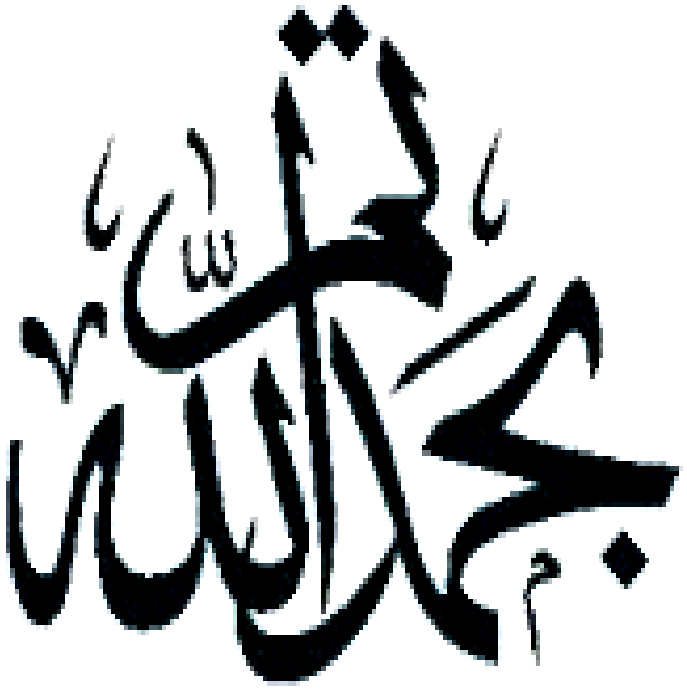
تم بحمد الله